



PROVISIONAL

S/PV.2498  
17 November 1983  
ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والتسعين بعد الألفين والأربعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الخميس ، ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٦/٠٠

(ملاحظة)	السيد غاوتشي	الرئيس :
	الاعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
	الأردن	
	باكستان	
	بولندا	
	توغو	
	زائير	
	زيمبابوي	
	الصين	
	غيانا	
	فرنسا	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
	وإيرلندا الشمالية	
	نيكاراغوا	
	هولندا	
	الولايات المتحدة الأمريكية	
	السيد اوفينيكوف	
	السيد صلاح	
	السيد شاه نواز	
	السيد نوناك	
	السيد أوجسوي	
	السيد تفوايلا مبالا كالندا	
	السيد ماشينغادزي	
	السيد لينغ كينغ	
	السيد سينكلير	
	السيد لوييه	
	سير جون غوسون	
	السيد تشامروورا	
	السيد فان دير ستويل	
	السيد ليخنستاين	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفهية للكلمات باللغة الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room

DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع المحرر على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠اقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة في قبرص

رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/16147)

رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لقبرص لدى الامم المتحدة (S/16150)

رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليونان لدى الامم المتحدة (S/16151)

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٢٤٩٧ أ دعو ممثلي تركيا وقبرص واليونان الى شغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس ، وادعو ممثلي استراليا ورومانيا وسرى لانكا وسيشيل وكندا والهند ويوغوسلافيا الى شغل مقاعد في جانب قاعة المجلس .

بناءً على دعوة الرئيس قام السيد كيرجا ( تركيا ) والسيد ياكوفو ( قبرص ) والسيد خرايمبولوس ( اليونان ) بشغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس ؛ وقام السيد وولكوت ( استراليا ) ، والسيد مارينسكو ( رومانيا ) ، والسيد فونسيكا ( سرى لانكا ) والانس غونثيه ( سيشيل ) ، والسيد بليتييه ( كندا ) ، والسيد كريشان ( الهند ) والسيد غولوب ( يوغوسلافيا ) بشغل مقاعد في جانب قاعة المجلس .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أود ان ابلغ اعضاء المجلس بانني تلقيت رسائل من ممثلي الجزائر وكوبا واليمن الديمقراطية يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول اعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة فانني ازمع بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت ، وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ونظرا لعدم وجود أي اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناءً على دعوة من الرئيس قام السيد سحنون (الجزائر) ، والسيد روكوري (كوبا) ، والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) بشغل مقاعد في جانب قاعة المجلس .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أود ان اذكر الاعضاء بانهم وافقوا ، أثناء مشاورات المجلس ، على توجيه دعوة الى السيد رؤوف دنكاش ، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . واذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر ان المجلس يقرر دعوة السيد دنكاش وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

ونظرا لعدم وجود أي اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول اعماله . التكلّم الاول هو السيد رؤوف دنكاش الذي وجه اليه المجلس دعوة وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

بناءً على دعوة الرئيس ، شغل السيد دنكاش مقعدا على طاولة المجلس .

السيد دنكاش ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : سيدى الرئيس ، اشكرك واعضاء المجلس لهذه الدعوة لي لكي اتكلم نيابة عن شعبي واسمه . لقد جئت هنا على امل ان اتمكن من الاسهام في جهودكم بحثا عن مخرج من الصعوبات التي نواجهها جميعا . لم آت هنا كمنزلة ارتكب ذنبا ولا للاعتذار عن تصرف شعبنا الذي ، بعد انتظار صابر دام ٢٠ عاما ، ظل فيها محروما من جميع حقوقه ، ومقابلا بالتجاهل والاستهزاء والازدراء من

جانب الزعماء القبارصة ، قرر ان يحتفي بسقف الدولة لكي يجسد الكرامة التي هي حق لكل الناس .

ولم آت هنا لكي اجيب على اتهامات ظالمة بل أتيت لأوضح الاسباب التي حدثت بشعبنا ، بعد عشرين عاما من الانتظار ، ان يمارس حقه الذي لا ينكر في تقرير المصير ، ليس فقط بأن يعيد تشكيل جهازه الاداري الذي مضى عليه عشرون عاما والذي مر بمراحل مختلفة فيتمكن بذلك من العيش في كرامة ، بل ايضا لكي اتبين ما اذا كانت هنالك أية بادرة لادراك مدى الظلم الذي وقع على شعب قبرص التركي على يد الجانب القبرصي اليوناني وتحريضه ، في المداولات التحيزية لجانب واحد في المجتمع الدولي .

وانني تحت تصرف رئيس المجلس والمجلس لتيسير استئناف المفاوضات في حدود الاجراء المتفق عليه . وفي هذا الصدد ، فان اعلان الاستقلال الذي اصدريته في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر صريح تماما . فنحن نؤيد مواصلة المفاوضات في ظل المساعي الحميدة للأمين العام . ونحن نشعر أن اعلان دولتنا سيساعد في عملية التفاوض لانه يبرز المساواة بين الطرفين في المفاوضات ، وهذه حقيقة قوبلت بالانكار والتجاهل والاستخفاف والاغفال من الجانب القبرصي اليوناني ، الذي عمد الى عرض الحقائق عن قبرص بصورة متحيزة في معظم الأجهزة الدولية .

ولابد وان اعترف بأنني شعرت بخيبة الأمل ان شاهدت المحاولة المتعمدة التي جرت هذا الصباح لتشويه جميع الحقائق عن مساواة شعبي وعن مركز الشريك الذي يتمتع به في سيادة واستقلال قبرص . وهذا التشويه والانكار لمركزنا هو الذي حال دون حل المشكلة في اطار الصيغة المتفق عليها .

والواقع أن مشكلة قبرص نشأت بسبب المحاولة المسلحة التي جرت في ١٩٦٣ لتحطيم حقوق شعب قبرص التركي في المشاركة في جمهورية قبرص . لقد نشأت المشكلة لأن زعماء القبارصة اليونانيين ظنوا أنهم يستطيعون بقوة السلاح أن يجعلوا قبرص ملكا لهم على حسابنا ، وأن ينزلوا بنا الى مركز اقلية في داخل قبرص يونانية . و اذا كانت المشكلة لا تزال مستمرة فان مرد ذلك هو انهم لم يحددوا عن هذه السياسة .

ولئن كان قد تعين علينا ، في السنة العشرين للمشكلة ، أن نعلن دولتنا ، فان مرد ذلك الى هذا الواقع من الجانب القبرصي اليوناني .

ولسوف يكون من سوء الطالع تماما ، في السنة العشرين للمشكلة ورغم حمايتنا لحقوقنا الثابتة في سيادة قبرص واستقلالها بضمن باهظ من الأرواح ، أن تعمد الأسس الدولية الى رفض النظر في الحقائق بصورة موضوعية . سوف يكون من سوء الطالع تماما أن تتكرر اخطاء الماضي ، فيلقى احد المتخاصمين تأييدا ضد الآخر على نحو ينطوي على تجاهل تام للحقائق التي خلقت مشكلة قبرص .

لقد استمعت اليوم الى النداء الذي وجهه الممثل القبرصي اليوناني ، طالباً اذانة شعبي لانه استظل بسقف الدولة الأمر الذي ظل محروما منه بقوة السلاح لمدة ٢٠ عاما ، والتي طلب منه كي يناله - بل لا يزال يطلب منه - أن يتنازل عن حقوقه الثابتة في سيادة قبرص واستقلالها .

انني اكرر انه ما من انسان يستطيع ان يعيش دون أن يحتمي بسقف الدولة ، ولا يمكن لانسان أن يعيش في كرامة وأمن وعدالة دون وجود هذا السقف فوق رأسه . لقد ظللنا نناضل لكي نسترد مكانتنا في دولة ذات طائفتين ، في دولة تقوم على المشاركة ، وهي دولة حطمتها اسلحة القبارصة اليونانيين بمساعدة اليونان . انهم لم يسمحوا لنا قط بالعودة اليها . الا ان نضالنا لم يؤد الى نتيجة .

واستمعت اليوم الى ممثل القبارصة اليونانيين يقول بحرارة ان سقف الدولة موجود في قبرص ، الا ان وجود القوات التركية يمنع القبارصة اليونانيين من بسط حمايته علينا .

ان هذا العرض للأمور مخيف . وأقول الحمد لله ان القوات التركية موجبة هناك بحيث لا يستطيعون أن يسيطروا ولتهم علينا . ذلك لاننا نعرف جيدا كيف حاولوا حمايتنا بهذه الدولة . ان شعبي يرقد مدفونا في المقابر العامة نتيجة للأحداث التي وقعت في اغيوس فاسيلوس في ١٩٦٣ . ان سكان ثلاث قرى - تتراوح الأعمال هنا بين رضيع لا يتجاوز ١٦ يوما وبين شيخ في التسعين - يرقدون في مقابر عامة نتيجة لأحداث وقعت في ١٩٧٤ . وقد فتك القبارصة اليونانيون بمئات آخرين على نفس النحو . كان هذا هو مفهومهم للدولة . وهذا ما قاتلنا ضده ، وكافحنا ضده لسنوات .

ولا يبدو أن هناك من يفهم أن مشكلة قبرص بدأت عندما عمد الجناح القبرصي اليوناني ، في حكومة ثنائية الطائفة ، الى تسليح نفسه واعداد العدة سرا ، ثم قام بمهاجمة الجناح القبرصي التركي للقضاء على ثنائية الدولة والحكومة ، وللاستيلاء على هذه الدولة وتلك الحكومة بجعلها دولة قبرصية يونانية توطئة لتوحيدها مع اليونان . ولا يبدو أن هناك من يتوقف ليفكر ويسأل : كيف ولم بدأت مشكلة قبرص ؟ انها بدأت بسبب هذه الخطة الكبرى الرامية الى جعل قبرص - التي هي بلد ثنائي الطائفة - بلدا قبرصيا يونانيا ، على الأقل في المرحلة الأولى . ومن ثم ، فانه في اللحظة التي ازيح فيها الجناح القبرصي التركي بقوة السلاح من الدولة والحكومة الثنائيي الطائفة ، فان الجناح القبرصي اليوناني ، الذي انتحل لنفسه الحق في أن يكون هو حكومة قبرص ، لم يعد الحكومة الشرعية لقبرص . ان شعب قبرص التركي لا يدين بأى ولا على الاطلاق لهذا الجناح القبرصي اليوناني الذي بدأ يفرد قلاعه باسم حكومة قبرص . فالحكومة الشرعية هي حكومة الشعب للشعب ، حكومة يشترك فيها الشعب .

وطوال ٢٠ عاما لم يشترك القبارصة الاتراك فيما يسمى حكومة قبرص ، وشكواى هي أن أعضاء المحافظين الدولية لم ينظروا الى هذه الحقائق ، بل قرروا ، رغم احتجاجاتنا ، ان الجناح القبرصي اليوناني من حكومة قبرص الثنائية الطائفة هو الحكومة الشرعية للبلاد . وهذا هو السبب في أن مشكلة قبرص لم تحل ، هذا هو السبب في أنها لا يمكن أن تحل ، لأن القبارصة اليونانيين يشعرون أنهم قد حققوا ما خططوا لتحقيقه منذ

البداية ، وهو بالتحديد الاستيلاء على قبرص . انهم لم يستطيعوا تحقيق ذلك بقوة السلاح لان مقاومتنا استمرت . ولكن الهيئة الدولية وضعت في ايديهم على قصاصة من الورق . وهم ، على هذا الاساس ، يعتقدون انهم حصلوا على قبرص لانفسهم .

ان مقاومتنا للاشرعية هذه هي قضية اليوم . وانني أسأل ممثل قبرص هنا : بأى سلطة يحتل مقعد حكومتى ؟ . أين الممثل القبرصي التركي الجالس معه ؟ . من الذى وقع الاوراق التي تعطيه تفويضا لتمثيل قبرص كلها ؟ . كيف يستطيع أن يستخدم ذلك المقعد في الهجوم على القبارصة الاتراك وحقوقهم وحررياتهم ، ويجعلنا نشعر بأننا رعاياهم ، مجرد أقلية صغيرة ، مجموعة عرقية ، لا كيان لها في جزيرتها ، في داخل دولتنا التي ساهمنا بتوقيعنا في اقامتها على أساس من المساواة ؟ . ان وضعهم غير شرعي من الألف الى الياء ولا يمكن تأييده في أية محكمة ، ولا ينبغي أن يؤيد في هذا المحفل . ولكن للأسف ، انهم هنا وحدهم ، وفي الجمعية العامة هم وهم فقط الذين يستطيعون التكلم . ونحن لا نستمع اليها ، اننا مدانون . انه يحتل اليوم ذلك المقعد وليست له ولاية قانونية فسي أن يتكلم من فوقه باسم قبرص كلها . وهو يجلس فوقه دون موافقة أو توقيع حتى من قبرصي تركي واحد . ان بوسعه ليس فقط أن يديننا لوجودنا في قبرص ، ولتأكيدنا حقوقنا ، ولحيلولتنا دون القضاء على استقلال وسيادة قبرص باسم الوحدة مع اليونان ، ولمنعنا احتلال الجيش اليوناني لقبرص ، يدا بيد مع الحرس الوطني غير الدستوري الذى انشأ من أجل تدميرنا وانما بوسعه أيضا أن يطالب ألا يعترف المجلس بوجودنا في قبرص كدولة أو كطائفة .

وانما نحن مجرد شعب قبرص ، وتقرير المصير حق للشعب ، والشعب بطبيعة الحال وبحسب الأغلبية هو من القبارصة اليونانيين . ان هذا العرض للوقائع ، هذه العقلية ، هذه السياسة هي سبب قلاقل ١٩٦٣ . ولكي يجعلوا قبرص كذلك ، هاجمونا ، هذه هي السياسة التي بذلنا في سبيل مناهضتها كل ما نملك على أرض قبرص ، وضعينا بأولادنا . وأخيرا اضطرت تركيا للتضحية بأولادها ، لمنع ترسيخ هذه السياسة ولمنع القضاء على استقلال قبرص وسيادتها ووضعها غير المنحاز .

واليوم فان هذه العقلية بعد كل ما حدث في قبرص ماثلة هنا ، انهم يطلبون من مجلس الأمن أن يتجاهل وجودنا وأن يتجاهل حقوقنا وأن يتجاهل حق تقرير المصير لشعب قرر أن يعيش في ظلال دولته لأنه حرم من الدولة طوال عشرين عاما — ثم الى أى شيء يعودون ؟ الى مواصلة السياسة الحالية التي تقوم على عدم قبولنا كطائفة في قبرص . واذا قرر مجلس الأمن ليس فقط أن يديننا بل ألا يعترف بنا على الاطلاق فاني أسألكم من الذى يستفيد من ذلك ؟ وهل سيساعد المجلس عملية التفاوض بخروجه بمثل هذا الاعلان ؟ وهل تتصورون أننا سوف نتفاوض مع أناس يسمون أنفسهم حكومة قبرص طوال ٢٠ عاما دون اشتراكنا في أى جهاز من أجهزة الدولة ، أناس سلبونا جميع حقوقنا وجميع حرياتنا وحاولوا القضاء علينا في قبرص ؟ هل تتصورون أن بوسعكم اعطاءهم تفويضا يمكنهم من مواصلة ذبحنا وبعد ذلك نلتقي معهم على الطاولة ونتفاوض ؟

ان الشعب القبرصي التركي قد أكد حقوقه وخلص الى نتائج معينة عن نفسه . وسواء قبلتم سيدى ، أم لم تقبلوا فهذا هو واقع الحياة . نحن لم نقسم قبرص . قبرص قسمت في اللحظة التي أخرجنا فيها من الحكومة . قبرص قسمت عندما أرغمنا على العيش في معسكرات مكشوفة تسمى " المناطق التركية " . لقد كان الأمين العام الحالي هناك يمثل الأمين العام آنذاك وهو يعرف ما عانىناه والمعاملة التي لقيناها على يد القبارصة اليونانيين . وقد تؤثر الهيئات الدولية تجاهل كل هذه الحقائق الا أنني أناشدكم باسم التفاوض وباسم السلام . لا يمكنكم أن تطلبوا ، ولا ينبغي أن تطلبوا من طائفتي أن تعكس قرارا اتخذته بعدد أوانه بعشرين عاما لحماية هويتها وحققها بموجب جمهورية قبرص ، ولا يمكن أن تتوقعوا منها ذلك .



وفي اعلاني تركت الباب مفتوحا لعملية التفاوض ، ورجوت الأمين العام أن يتفضل بمواصلة مساعيه الحميدة وأن يساعدنا ليس فقط في القمة ، بل في المفاوضات الحقيقية في اطار الاجراءات المتفق عليها ، لكي نصل الى نتائج وتسوى مشكلة قبرص في منظور هــ الصحيح ، باعادة اقامة الدولة القائمة على المشاركة في قالب اتحادى ثنائي المنطقة ، كما اتفقت مع الأسقف مكاريوس .

وأكرر ، أنه اذا كانت المفاوضات لم تثمر بعد حتى اليوم ، فان مرد ذلك الى أن أحد المتخصصين قد أعطي — كهدية — عن غير حق ما كان ينبغي أن يناله عن طريق التفاوض في اطار المشاركة . فباعلان ان القبارصة اليونانيين يشكلون حكومة قبرص في الوقت الذي لا يصدق فيه ذلك لا من الوجهة الاخلاقية ولا القانونية ولا الدستورية ، وفي الوقت الذي هم فيه في حقيقة الأمر مجرد الجناح القبرصي اليوناني في دولة ثنائية الطائفة ، فقد هذا الجناح كل حافز وكل ضرورة لاعادة اقامة الدولة الثنائية الطائفة . لذلك فقد اكتفوا بالطواف في العالم لترويج الدعاية لأنفسهم وللحصول على المزيد فالمزيد من الاقرارات من المحافل الدولية على اعتبار انهم الحكومة الشرعية . وأخيرا ، في الحصول في أيار/ مايو ١٩٨٣ على اقرار رهيب بأنهم ليسوا فقط الحكومة الشرعية لقبرص ، بل انهم أناس يحق لهم أيضا أن يسيطروا شرعيتهم وحكمهم على الشمال وعلى شعبي . ان هذا معناه اعطاء الجزائر السكين ووضع الخراف في رعايته ليذبحها على هواه . ولكن أحدا لا يفهم ذلك ، ولن يفهم أحد طالما ظل النظر الى قبرص يتم من خلال عين " حكومة قبرص " .

والآن نحن نأمل ، وقد أنشأنا دولتنا أن يرى الناظرون الى قبرص حكومة قبرص ، نحن لا نستطيع أن ندمرها ، فهي هناك . ولكنهم سيرون أيضا حكومة غير معترف بها أو شبه معترف بها ، وبها شعب آخر . وبذلك فان هذا الأسلوب في عرض الأمور ، هذه الدعاية المستمرة ، هذا التصوير لنا ولحكومة قبرص ولفكرة الأقلية والاحتلال ، هذا كله سيزول — فيما نرجو — أثره ويبقى للناس احساس أفضل وفهم أصح لمشكلة قبرص . هذه هي الكيفية التي نرجو أن تساعد بها على حل المشكلة .

فطالما ظلوا يشعرون أنهم يستطيعون الفكك بجريمتهم هذه ، جريمة قتل هوية الشعب القبرصي التركي ، جريمة قتل وجودهم الطائفي وحقوقهم ، طالما ظلوا يشعرون أنهم يستطيعون الفكك بفكرة أن قبرص هي أرض قبرصية يونانية تقيم بها أقلية ، فان مشكلة قبرص لن تحل وسيكون مستقبل طائفتي في خطر بالغ . هذه هي الحقائق التي بني عليها قرار ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

اعتذر للأمين العام لأنه في الوقت الذي كان فيه يختبر الجولتين ما اذا كان يمكن أو لا يمكن عقد القمة ، أدركنا في قبرص باختياراتنا الخاصة ، عن طريق الدبلوماسيين وغيرهم وعن طريق المعلومات التي جمعناها ، ما كان يرمي اليه السيد كبريانو . لقد كان يحاول فقط كسب الوقت ، لأنني قلت للعالم انني سأفعل ذلك قبل أن تتولى الحكومة التركية الجديدة مقاليد الحكم . لأنه مهما كان ما يحدث في قبرص بشأننا فان تركيا تعدد مسؤولية عنه وتعاقب على ذلك . ونحن لا يروق لنا ذلك ، لأن تركيا لم تفعل أي شيء سوى التضحية بأبنائها لانقاذنا من كارثة مطلقة ، وانقاذ استقلال وسيادة قبرص . ومرة أخرى لست في وضع يمكنني من تجاوز ذلك لأنني لا أملك جهاز الدعاية الذي يملكه خصومي والذي يستخدمونه بكل هذه الفعالية . واليوم استمعت الى وزير قبرص الذي لم ير تركيا بعد ، والذي لم يضافح يدا تركية طوال ٢٠ عاما . الوزير الذي أسندت اليه مهمة اعلام العالم بأن الأتراك على خطأ دائما وبأنهم كانوا على خطأ دائما ، بأن الأتراك ليس لهم أي حق في قبرص الا ما يقدم لهم بفضل حسن النية من جانبهم . استمعت الى ذلك الوزير يقول للمجلس ان تركيا مسؤولية عن كل تصرف في الشمال التركي .

وقد استشهد ببعض أشياء كتبها عدد من المعارضين وجاء استشهاده بها في غير سياقه . بل استشهد بالسيد فيزيروغلو الذي كتب يقول منذ بضعة أيام في إحدى الصحف : " ان نوى دنكتاش أن يتصرف كما لو كان مستخدماً بالحكومة التركية أو خادماً لها فالأجدربه أن يعود الى تركيا " .

لكن الوزير نسي أن يذكر للمجلس أن السيد فيزيروغلو كتب ذلك في السياق التالي : ان الكل كان يهاجمني لعدم اعلاني الاستقلال وبتهمني بالتباطؤ وتضييع الوقت بينما كانت نوايا القبارصة اليونانيين قد باتت واضحة . فالذي قاله السيد فيزيروغلو هو : " اننا نعرف ان تركيا لا تسمح لك ، ان تركيا لا تريد أن تقوم أنت باعلان الاستقلال . نحن نعرف هذا . لكنك يجب ان تصغي الى شعبك ، لا الى تركيا . فاذا كنت تنوى ان تصغي الى تركيا فمن الأجدر بك أن تتركنا وتذهب لتعيش في تركيا " . وقد لجأ ممثل القبارصة اليونانيين الى اختزال ذلك المقال الشديد الغاطية وتركيزه دعماً منه للقضية المزعومة التي يتمسك بها وهي اننا جميعاً خدّم لى تركيا وعملاء لها .

ولن أخوض هنا في من هو العميل ومن هو ليس بعميل . انا هنا لأدافع عن شعبي تماماً كما كنت هنا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ عندما كان مواطنو بلدى ينزفون حتى الموت . وستبين تقارير الأمين العام انهم حوصروا حصاراً اقتصادياً فعلياً ؛ لقد حرموا من بلازما الدم كما حرموا من الطعام الذى كان يقدمه الهلال الأحمر . وقد كان علينا امّا أن نخضع ونصبح أقلية في قبرص يونانية أو أن ندمر . ولأنني جئت الى هنا ولا ني تكلمت بالحق ظللت محروماً طوال اربع سنوات ونصف السنة من دخول وطني واضطرت الى العيش منفياً في تركيا .

وشكراً لله ، لى الآن دولتي ؛ ولدى بلدى ؛ ولدى شعبي ؛ فلن يكسبون بوسعهم ان يفعلوا بي ثانية ما فعلوه قبلاً . الا أن التوصل الى هذا الوضع أمر غير صائب في نظرهم . فالذى ينبغي لي أن أفعله ، فيما يرون ، هو أن أدعهم يتحكمون في كل الموانئ بالشمال أيضاً حتى يصبح بوسعهم أن يطولوا ارادتهم بالنسبة لمن يسمح له بالدخول ومتى يدخل ولاى سبب يدخل .

لقد كافحنا من أجل الحرية ، ولكن دون قبرص . نحن جزء منها ؛ ونود أن نبقى عليها ، ولكننا نود أن نعيش في أمن لأن القبارصة اليونانيين والسياسة اليونانية ، التي يعاد أحيائها كل أربع أو خمس سنوات ، يهدفان الى جعل قبرص جنة هيلينية ، وفي تلك الجنة غير مطلوب من العصابات التركية الغناء . ولكننا في هذه الجنة ، ولن تصبح جنة هيلينية . انها جنة اغريقية قبرصية . بيد أنهم لن يستطيعوا تدمير هويتنا باعتبارنا شعبا ثانيا في قبرص أقام دولة تقوم على المشاركة معهم وأصر على إعادة اقامة هذه الدولة القائمة على المشاركة ، وليس دولة قبرصية يونانية يكون فيها القبارصة الأتراك أقلية ويعاملون مرة أخرى بالطريقة التي كانوا يعاملون بها على مدى ١١ عاما - خارج الإدارة وخارج جميع أجهزتها وخارج الميزانية .

والوزير الحاضر هنا استطاع أن يقول اننا قد انسحبنا من الإدارة . وكيف نكون على الحق أبدا ؟ كيف يمكن لتركي في قبرص أن يجد العدالة مادام هذا المنهج مطبقا ؟ ان الوزير - بدلا من أن ينظر الى الحقائق في قبرص والى الحياة التي عاشها وعشناها - لسنين طويلة - اقتبس من صحفنا من أجل أن يثبت ، من وجهة نظره ، ان القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين كانوا ، قبل سنة ١٩٧٤ ، يعيشون ويعملون سعداء معا وانه لم تكن هناك مشكلة . اذا لم تكن هناك مشكلة فلماذا ارسلت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ؟ ولماذا لا تزال هذه القوة هناك بعد ٢٠ عاما اذا كان بعضنا يحب البعض الآخر الى هذا الحد الكبير واذا لم يوجد اضطراب في قبرص اطلاقا ؟ هل نحن هنا ليخمد بعضنا البعض الآخر ؟

لقد جئت هنا لأقول لكم جميعا اننا نؤيد اتفاق القمة لسنة ١٩٧٧ الذي أبرمته مع الأسقف مكاريوس . وكذلك نؤيد الاتفاق الذي أبرمته مع السيد كبريانو . ونحن نؤيد البيان الافتتاحي للأمين العام في سنة ١٩٨٠ . ونؤيد ورقة التقييم التي أعدها الأمين العام . وكلها تتوقع انشاء جمهورية اتحادية تقوم على وجود منطقتين .

ولكن اليوم ، حتى اليوم ، لا بد أن الأعضاء قد قرأوا في صحيفة " نيويورك تايمز " اقتباسا عن السيد كبريانو يقول فيه ان السيد دنكتاش يرغب في تسوية تقوم على وجود منطقتين بينما تحتاج قبرص الى دولة موحدة اليوم . اليس هذا دليلا كافيا على سبب ان المحادثات

بين الطائفتين لم تؤد الى نتيجة ولن تؤدى الى نتيجة مادام السيد كبريانو يعامل باعتباره الرئيس المشروع للدولة الموحدة وليس باعتباره رئيس الجناح القبرصي اليوناني في الدولة المكونة من طائفتين ؟ هذه هي العقبة ؛ وهذا هو السبب في اننا لا نتقدم . ولكنني أقول لأعضاء هذا المجلس ، بكل تقدير وبكل احترام ، اننا نؤيد هذه الاتفاقات ونحن جميعا نؤيد انشاء نظام فيدرالي يقوم على منطقتين ونحن جميعا نؤيد استمرار المساعي الحميدة للأمين العام .

ان تحركنا يوم ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر قد أخرجنا من حلقة مفرغة . وأرجو من المجلس أن يسمح بهذا . اعطوا قبرص الفرصة لاقامة اتحاد يقوم على وجود منطقتين — وطائفتين بعدم الاصغاء الى المطالب القبرصية اليونانية بأن تدينوا وبأن تأمروا العالم كله بأن يتجاهلنا وألا يعترف بنا . فعندما يبدأ العالم الاعتراف بنا سيضطر القبارصة اليونانيون الى الجلوس معنا على طاولة المفاوضات .

انهم يتهموننا بالقضاء على السلامة اقليمية لقبرص . انها تبدو سلامة اقليمية غريبة جدا لم يتم القضاء عليها بينما نجد القبارصة الأتراك معشرين في جميع أجزاء قبرص ، محاصرين في مناطقهم من جانب اليونانيين المسلحين ولكن عندما يتجمع الأتراك المعشرون ، بعد سنوات عديدة من الانتظار ، في منطقة واحدة ويتفقون مع القبارصة اليونانيين على اقامة نظام اتحادي يقوم على منطقتين نصبح انقساميين وتصبح العملية عطية تقطيع للسلامة اقليمية في قبرص . ارجو من المجلس أن ينظر الى الحقائق وألا يبتلع الخدعة التي يجري تقديمها الى حركة عدم الانحياز والتي تفيد أن الامرياليين سوف يستغلون الموقف اذا ما نجح الأتراك وغير ذلك من القصص التي تقدم للآخرين — الى نهاية الشوط وذلك بغرض واحد هو جعل قبرص يونانية .

ان قبرص ليست بلدا قبرصيا يونانيا . لقد جعلنا الأمر الآن واضحا جدا ونحن فخورون بهذا . اننا لم نقسم قبرص ، اننا ندافع عن طابعها الذي يقوم على طائفتين ، ونحن نعتزم القيام بهذا . مرة أخرى فاننا نطلب من القبارصة اليونانيين أن يأتوا الى طاولة المفاوضات من أجل اقامة الوحدة عن طريق القبول بشئائنا الأمة .

وأخيرا ، لقد تقدمت صباح اليوم ببيان علني أود أن اكرره هنا وذلك حتى يسجل وهو يتعلق بفاروشا والمطار الدولي . وينص البيان على ما يلي :

" ان الجانب التركي ، رغبة منه في تعزيز مناخ يسوده ، النية الحسنة ، وقرار الثقة المتبادلة مما يسهل احراز التقدم صوب حل نهائي شامل لمسألة قبرص عن طريق المحادثات بين الطائفتين ، وبناء على الأسس القائمة التي اتفق عليها بالتبادل تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، يعلن عن استعدادة للدخول في مفاوضات فورية مع الجانب القبرصي اليوناني وذلك ضمن اطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام بشأن المواضيع التالية :

" الف . انشاء ادارة مؤقتة في فاروشا تحت اشراف الأمم المتحدة دون أى اضرار بالوضع السياسي النهائي للمنطقة .

" للأحزاب أن تدخل في مناقشات فورية للتخطيط من اجل تطوير هيكل الادارة المؤقتة .

" ينبغي الا تكون هناك اية حدود عددية لعدد القبارصة اليونانيين الذين سيعاد توطينهم في المنطقة .

" تكون منطقة اعادة التوطين هي نفس المنطقة التي حددت على الخريطة القبرصية التركية في هـ آب / اغسطس ١٩٨١ .

" توفر الأمم المتحدة المساعدة التقنية اذا دعت الحاجة لمسح واعادة تأهيل الهيكل الاساسي والابنية في المدينة ولتسهيل عملية اعادة التوطين .

" بـ ا . اعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي امام الطيران المدني باشراف الادارة المؤقتة للأمم المتحدة ، بما يعود بالمنفعة المشتركة على الجانبين في قبرص " .

ان السلم بين الشعبين في قبرص لا يمكن احلاله الا عن طريق المفاوضات . ونحن نعتقد في هذا ، ونريد ان نستمر في هذا الاعتقاد . ولكن الى ان يحدث ذلك . وبغض النظر عن القبة التي يضعها الطرفان فوق رؤوسهم ، لابد أن تستمر المحادثات . ولا ينبغي لمجلس الامن ولا لاي محفل آخر على الاطلاق ، ان يمسك بقبة أحد الطرفين ويلقيها في سلة المهملات ، ويقول لهذا الطرف انه يتعين عليه ان يجلس الى الطاولة بهذا الزى الرسمي ، وتحت هذا الاسم ، وتحت هذا اللقب . ان القبارصة اليونانيين في قبرص ، ان يعتمدون على قوة السلاح ، اطلقوا على انفسهم حكومة قبرص عندما لم يكونوا يمثلون الحكومة الشرعية . وقد كنا نجلس الى الطاولة للتحدث معهم ، وقد وصلنا الى استنتاج مفاده انه لا يمكن التوصل الى حل ما دنا لا نضع نفس القبة على رؤوسنا .

لقد اتخذنا اجراء ، وقام شعب بلادي بهذا الاجراء . ومجلس الأمن هو المحفل الذي تحترم فيه حقوق الشعوب ، والذي يسمح فيه للشعوب بان تصل الى وضع أفضل ، بدلا من ان تحرم من الوضع الذي تعطيه لأنفسها .

ان شعب بلادي ، وهو شعب مؤسس وشريك ، وواحد من الشعبين المتساويين في قبرص اللذين أوجدا دولة قبرص القائمة على المشاركة ، يقف اليوم في الشمال فسي دولته الخاصة به ويمد يد الصداقة الى الجانب القبرصي اليوناني ، ويقول " تعالوا ، فلنتفاوض كما اتفقنا للوصول الى حل اتحادي " وازا ما جاءوا ، فان ذلك سيسعدنا ويشرفنا للغاية . وسنحاول أن ننسى الماضي . وسننظر الى المستقبل على اساس من المساواة . وازا لم يفعلوا ، فسندرع بالصبر . لقد انتظرنا لمدة ٢٠ عاما ، وسنواصل الانتظار . وسوف لا نقدم على اي عمل يضر بهم ، ونأمل الا يفعلوا ما يضرنا . ان الأمر متروك لهم . وآمل ان ينظر اليها مجلس الأمن ، في مناقشاته وفي قراراته ، على اننا موجودون في قبرص وانه من حقنا ان نسيطر على مصيرنا - لاننا بالفعل مسيطرون عليه .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : المتكلم التالي هو ممثل تركيا ، وأعطيه الكلمة .

السيد كيرجيا ( تركيا ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : أود في البداية ، سيدى ، ان أهنتكم بحرارة على توليكم رئاسة مجلس الامن . ان الشعب التركي لديه على الدوام شعور خاص بالنسبة للأمم التي تمكنت من صون القيم السامية للفروسية . وفي مالطة شهد الاتراك واحدة من هزائمهم العسكرية النادرة عبر تاريخهم العسكرى الطويل . ولكننا تعلمنا هناك تقدير واحترام فرسان مالطة الذين لا تزال ذكرى أرواحهم النبيلة ماثلة في قلوب الأمة المالطية .

وأقدم بالتهاني أيضا الى الممثل الدائم للاردن وذلك للأسلوب الرائع الذى ادار به أعمال المجلس في فترة عسيرة بوجه خاص . ان هذه التهاني حارة بالطبع لأن تركيا تحتفظ على الدوام بروابط صداقة وأخوة ثمينتين للغاية مع الدولة الهاشمية منذ انشائها - وهي روابط لم تعكر صفاءها ابدا اية شائبة .

ان السيد رؤوف دنكتاش ، رئيس دولة قبرص الاتحادية التركية ، قد قدم توضيحات كافية للمجلس بشأن الأسباب التي حدثت بالطائفة التركية في الجزيرة الى اعلان استقلالها ؛ وان فعل ذلك ، تقدم بعرض موجز للمشكلة في غاية الوضوح . ولذلك ، لا أجد أى داع لأن اكرر ما سبق ان ادى به . وسأقتصر على احاطة المجلس علما بموقف حكومة بلادى وتقديم تحليل مفهومي للمشكلة .

على عكس الادعاءات اليونانية والقبرصية اليونانية ، لم تبدأ المشكلة القبرصية بعد استقلال الجزيرة في تموز/يوليه ١٩٧٤ ، عندما اضطرت القوات المسلحة التركية الى التدخل بغية حماية الطائفة القبرصية التركية ومنع قيام وحدة الجزيرة مع اليونان . لقد حصلت قبرص على استقلالها في ١٦ آب/اغسطس ١٩٦٠ . وتم التفاوض



بشأن هذا الاستقلال لفترة طويلة للغاية بين طائفتي الجزيرة والمملكة المتحدة واليونان وتركيا . لم يمنح الاستقلال بمجرد عمل منفرد من جانب المملكة المتحدة ، ولكنه جاء نتيجة إبرام عدد من المعاهدات بين قبرص والمملكة المتحدة وتركيا واليونان . ان معاهدة الضمانات ، بوجه خاص ، لا تقتصر على وجود جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، ومنع الانفصال والتقسيم والضم الكامل او الجزئي من جانب واحدة أو أكثر من الدول الأخرى ، ولكنها تتضمن أيضا - الاحكام الأساسية لدستور ١٩٦٠ ، وتلك نقطة حيوية لفهم طبيعة المشكلة والغاية من الضمانات . ان هذا الدستور ، من ناحية ، يحدد بنفسه أحكامه الأساسية - وأشير الى الفقرة ١ من المادة ١٨٢ والموقف الثالث ومن الناحية الأخرى ، فان احدى تلك الأحكام الأساسية من نفس المادة تقضى دون اى لبس بان تلك الاحكام لا يمكن ادخال التعديلات عليها . وان جمهورية قبرص ، بصفتها طرفا في معاهدة الضمانات ، لم تلتزم بعدم تعديل الاحكام الأساسية لدستورها على الصعيد الدستوري فحسب ، بل وعلى صعيد القانون الدولي ايضا .

علاوة على ذلك فان الدول الضامنة تعهدت بضمان ، ومن ثم باحترام ، الأحكام الأساسية للدستور القبرصي لعام ١٩٦٠ .

ولو أن جمهورية قبرص لم تتعهد بموجب المعاهدة بعدم تعديل الأحكام الأساسية لدستورها ، لكنت التعديلات التي أدخلها القبارصة اليونانيون في نهاية ١٩٦٣ من طرف واحد ، على الأحكام الأساسية - رغم الحظر الدستوري بهذا الخصوص - من الممكن اعتبارها على الصعيد الدولي مجرد مسألة داخلية تخص جمهورية قبرص . إلا أن الأمر يختلف عن ذلك اختلافا تاما . فكما قلت منذ قليل ، هذا الحظر على إدخال تعديلات على الأحكام الأساسية لدستور قبرص لم يكن مجرد مبدأ مطلق من مبادئ النظام الدستوري الخاص بها ، وإنما كان يمثل التزاما عليها بموجب القانون الدولي .

وعليه فان التعديلات المدخلة من طرف واحد في ١٩٦٣ ليست مجرد مسألة داخلية لجمهورية قبرص . ان الأحكام الأساسية للدستور القبرصي لعام ١٩٦٠ ليست جزءا من الصلاحيات الخاصة بجمهورية قبرص لأن القانون الدولي هو الذي يحكمها ، وذلك طبقا لمعاهدة الضمانات .

فما الذي يجب أن يحدث في حالة خرق هذا التعهد الدولي الرسمي من جانب جمهورية قبرص ؟ أولا على الدول الضامنة واجب الاعتراض على هذا الخرق ، وبعد ذلك عليها واجب رفض الاعتراف بحالة الأمر الواقع الناجمة عن هذا الانتهاك ، وأخيرا ، عليها واجب " إعادة الوضع الى حالته الأصلية " التي اقامتها الأحكام الأساسية ذات الصلة ، وفقا لما نصت عليه معاهدة الضمانات .

وبالإضافة الى ذلك ، بما أن هدف الضمانات ككل لا يتجزأ ولا يمكن الفصل بين عناصره ، فان المساس بأحد هذه العناصر - وهو في هذه الحالة عنصر النظام الدستوري - يدمر ذلك الهدف ، وينبثق عنه مباشرة حق الأطراف التي أهدرت مصالحها في الرد على ذلك .

في ١٩٦٣ أدخل القبارصة اليونانيون تعديلات من طرف واحد على الأحكام الأساسية غير القابلة للتعديل الواردة في دستور ١٩٦٠ ، وقاموا بتنحية نائب الرئيس

التركي والوزراء الأتراك والنواب الأتراك عن مناصبهم ، بل حتى أجبروا رئيس المحكمة الدستورية العليا الألماني الفربي الجنسية على مغادرة البلد ، كما ألغوا كل الحصانات المعترف بها لنائب الرئيس التركي وللوزراء الأتراك وللنواب الأتراك ، ثم بعد ذلك بلغت بهم الصلافة حد دعوتهم الى العودة الى مناصبهم بعد حرمانهم من كل حقوقهم . ولما رفض هؤلاء الاعتراف بهذا الانقلاب العسكري غير القانوني وغير المشروع ، أعلن القبارصة اليونانيون ان القبارصة الأتراك في حالة تمرد .

ان دستور ١٩٦٠ انشأ جمهورية قبرص ذات الطائفتين . وليس هناك شيء يقبل الدحض مثل حقيقة ان حق تقرير المصير في قبرص تمت ممارسته بشكل مشترك بين الطائفتين اللتين تم الاعتراف بهما بالتالي بأنهما مشتركتان في انشاء الجمهورية . ان انقلاب ١٩٦٣ - الذي كان يهدف الى احتكار السلطة السياسية في أيدي القبارصة اليونانيين - أحال الطائفة التركية ، المشتركة على قدم المساواة في انشاء الدولة القبرصية ، الى مجرد أقلية ليست لها أية ضمانات ، كما صادر حقها في تقرير المصير .

وأثر ذلك الانقلاب القبرصي اليوناني ، طورد أترك الجزيرة وعذبوا واغتيلوا ونهبت قراهم وأحياءهم وقطعت الكهرباء والمياه والأغذية عنهم ، وحرروا من الخدمات الصحية ، طوال مدة ناهزت عشر سنوات ونصف السنة ، الى أن أنزلت القوات المسلحة التركية فـجـي الجزيرة في تموز/يوليه ١٩٧٤ .

لقد وضعت الادارة القبرصية اليونانية نفسها في موضع الخارج عن القانون التأسيسي وخرقت ، بما لا يمكن انكاره ، التزاماتها الدولية . فما الذي فعلته الدول الضامنة ؟ لقد اعترضت تركيا في كل مرة ، اعترضت دولة ضامنة أخرى في بعض الأحيان ، لكن دولة أخرى لعبت دور المحفز والمتواطئ فيما يتعلق بتلك الانتهاكات والأعمال العدوانية . وبالطبع رفضت تركيا الاعتراف بالحكومة غير الدستورية المزعومة وليدة خرق القانون الدولي . الا أن الدولتين الضامتين الأخريين - ويولني جدا ان أقول ذلك - اعترفتا بتلك الحكومة غير القانونية وغير المشروعة ، بصفتها حكومة جمهورية قبرص ، وأعفتا نفسيهما من احترام التزاماتهما التعاقدية الدولية ، متجاهلتين في نهاية الأمر مبادئ مقدسة ، مثل مبدأ سيادة القانون ، ومبدأ عدم جواز خرق المعاهدات الدولية .

أما بخصوص التزام الدول الضامنة الثلاث باعادة " الوضع السابق الذي نشأ " بموجب الأحكام الأساسية لدستور ١٩٦٠ ، فأنني اتساءل ما الذي قامت به تلك الدول ؟  
لقد كانت احدهما المحفز على تلك الانتهاكات والمتواطئ فيها ، تلك الانتهاكات التي ارتكبها الفريق القبرصي اليوناني غير القانوني وغير المشروع ، وخرقت هي بدورها تلك المعاهدة بارسالها سرا ، الى الجزيرة ، قوات مسلحة - لم يكن من حقها ارسالها ووضعها فيها ، اضطرت الى اعادتها الى الوطن في ١٩٦٧ رضوخا للضغوط التركية - والامريكية - ونزعت عن نفسها بذلك صفة الدولة الضامنة . أليس من الصحيح ان ما يسمى القوات المسلحة القبرصية كانت منذ عام ١٩٦٣ ولا تزال تحت قيادة ضباط يونانيين ويقودها لواء يوناني عينته أثينا ؟

ان مواقف الدول الضامنة باستثناء تركيا كانت على نحو استحالة معه في الحقيقة اتخاذ اجراء مشترك فعال لاعادة القانون والشرعية والسلام الى جمهورية قبرص .  
لقد ارسلت الأمم المتحدة قوة لصيانة السلام الى قبرص في ١٩٦٤ . ولكن هذه القوة عجزت في الحقيقة عن حماية الطائفة التركية . والسبب الأساسي لهذا الفشل يعود الى انها كانت مضطرة للتعاون مع الحكومة المزعومة غير القانونية وغير المشروعة التي لم تكن سوى واحة للخطة القبرصية اليونانية لا خضاع الطائفة القبرصية التركية .

وبعد صبر طال مداه تدخلت تركيا في حزيران / يونيه ١٩٧٤ اثر انقلاب عسكري نظمه قاتل محترف باع نفسه لليونان ، دعمته القوات والأفراد العسكريون اليونانيون ، وكان هذا الانقلاب يهدف الى تحقيق الوحدة مع اليونان ، وهو ما يحظره الدستور ومعاهدة الضمانات كما كان يهدف بالتالي الى القضاء التام على الطائفة التركية ، هذا التدخل لم يتم الا وفقا لمعاهدة الضمانات ، حيث أن هذه المعاهدة تعترف لتركيا بالحق المنفرد في التدخل . مع ذلك تشاورت تركيا قبل التدخل مع المملكة المتحدة بغية الوصول الى قرار حول اتخاذ اجراء مشترك ، ولم تتشاور مع اليونان لأن ذلك البلد نفسه كان يخشى تلك الالتزامات الدولية .

ان التدخل التركي قد انقذ الجالية التركية من الهلاك وحال دون الاتحاد مع اليونان . وقد مكّن أترك الجزيرة من التجمع على ارض اقليم اثر الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه بين الطائفتين في عام ١٩٧٥ والذي أدى الى التبادل السكاني . ان وجود القوات المسلحة التركية في قبرص مستمر على أساس معاهدة الضمان ومبدأ الدفاع المشروع عن النفس . ولا يخفى على أحد ما تلجأ اليه الادارة القبرصية اليونانية من خداع يوههم بأن لها ولاية على الاقليم الذي تديره الطائفة التركية . وبعبارة اخرى انه في حالة انسحاب القوات المسلحة التركية من الجزيرة فان هذه الادارة سوف تحتل هذا الاقليم . وتتذكر الطائفة التركية ماضيها القريب ، وبوجه خاص ، الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٧٤ وهي مصمة على عدم العيش مرة اخرى في ظل هذا الكابوس . لذا فانها ترجو تركيا باستمرار الابقاء على وجودها العسكري بغية حمايتها .

وقد كانت قوات الأمم المتحدة حتى شهر تموز/يوليه ١٩٧٤ عاجزة في وجسه موجة العنف القبرصية اليونانية . ولم تتمكن من حماية الاتراك . لذلك ، من الطبيعي الا تثق الطائفة التركية في هذا الأمر الا بالوجود العسكري التركي الذي سوف يستمر حتى ابرام ونفاذ اتفاقات تحقق الحل النهائي للمشكلة .

ان الوجود العسكري التركي في الجزيرة ليس موجها ضد الطائفة اليونانية . وانه من غير الواقعي على الاطلاق بل انه ليس من الصحيح القول ان هذا الوجود يجعل الاتصالات بين الطائفتين صعبة .

ان تركيا قد تعهدت أيضا عند تدخلها باعادة الأوضاع التي نصّت عليها الأحكام الأساسية لدستور ١٩٦٠ الى ما كانت عليه . ان هذا التعهد لا يتمثل في مجرد العودة الى هذا الدستور ، بل في استعادة الأوضاع التي كانت قائمة والتي كانت تتوخاها الأحكام الأساسية المشار اليها ، اي اقامة جمهورية مكونة من طائفتين تتمتع الطائفتان في ظلها من العيش في سلم وأمن بفضل توفر الحماية والضمانات السليمة .

ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الا في ظل دولة اتحادية مكونة من طائفتين ومن منطقتين لقد أقرّ مجلس الأمن انه لا يمكن التوصل الى الحل النهائي لتلك المشكلة إلا عن طريق المفاوضات بين الطائفتين في الجزيرة تحت رعاية الأمين العام . وتقبل

الطائفة التركية وتركيا هذا المبدأ . وتم في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ عقد اتفاقين على مستوى القمة بين رئيسي الطائفتين . وأشار الأمين العام بالتحديد في سنة ١٩٨٠ لدى اعلانه استئناف المفاوضات بين الطائفتين الى المبادئ الاساسية الالفة الذكر . وفي سنة ١٩٨١ قدم الأمين العام للأمم المتحدة وثيقة تقييم رحبت بها الطائفة التركية القبرصية وتركيا بوصفها اسهاما مفيدا وهاما . وقد بذل القبارصة اليونانيون قصارى جهودهم للتخلص من التفاوض على أساس هذه الوثيقة . وكانوا يريدون بكل ثمن استبعاد هذه الوثيقة التي قدمها الأمين العام عن مائدة المفاوضات . بل حاولوا تعديل اسلوب التفاوض بين الطائفتين الذي تكون من اجراء مفاوضات مباشرة بينهما والاستعاضة عن ذلك بدبلوماسية مكوكية يقوم بها الأمين العام . ولذلك فقد سمعوا دون جدوى الى تحويل اقتراحات الأمين العام الأخيرة غير الرسمية عن مسارها الحقيقي . وهم على أية حال يكذبون عند ما يقولون انهم قبلوا هذه الاقتراحات ، وباله من كذب . ان السيد رولنديس قد استقال من منصبه احتجاجا على قبول السيد كيريانول لهذه الاقتراحات .

ومنذ تموز/يوليه ١٩٧٤ يمكننا ان نتبين سببا واحدا لجميع التأخيرات التي حدثت اثناء المفاوضات بين الطائفتين وهو سوء النية لدى القبارصة اليونانيين الذين يحظون بدعم ومساعدة اليونان . وتثبت التطورات التاريخية هذه الحقيقة . وعن طريق التلاعب بالكلمات أو عن طريق المطالبة بتعليق المباحثات أو عن طريق مهاجمة الطائفة التركية في المحافل الدولية بينما كان من الواضح ان هذه الهجمات تؤثر حتما بصورة سلبية على المفاوضات سموا العلاقة بين الطائفتين اللتين تعانيان في حقيقة الأمر من عدم الثقة المتبادلة .

ان قرار الجمعية العامة الذي اتخذ في شهر أيار/مايو دون الاستماع ، على قدم المساواة ، الى وجهة نظر الطائفة التركية ، وهو نص يركز على تشويه الحقائق التاريخية والقانونية خيب آمال القبارصة الأتراك . وقد بذلت تركيا قصارى جهدها لحمل القبارصة الأتراك على الجنوح الى الاعتدال . وقد قبلت الطائفة التركية بناء على ذلك استئناف المفاوضات بين الطائفتين . ولم يكن هناك أى سبب واضح لعدم استئناف هذه المفاوضات على الأساس القائمة وفي نفس المكان الذي قطعت فيه بسبب القبارصة اليونانيين . لقد كانت

الطائفة التركية ، عند الفراغ من المفاوضات على أساس وثيقة التقييم ، على استعداد للنظر باتفاق مشترك في مبادرات أخرى للأمين العام شريطة ان تقتصر هذه المبادرات على النقاط التي تدخل في نطاق اختصاص الطائفتين وان تكون موضوع مفاوضات مباشرة بينهما كما نصّت على ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

وقد اقترحت الطائفة التركية من جهة أخرى عقد اجتماع قمة بين رئيسي الطائفتين تحت رعاية الأمين العام . وعلى الرغم من ذلك ، فقد واصل القبارصة اليونانيون هجماتهم بقسوة متزايدة ، وكانت الادارة القبرصية اليونانية تعد العدة لتقديم مشروع قرار الى مؤتمر الكمنولث ، وهو مشروع قرار لا يقل تدميرا عن قرار الجمعية العامة الأخير . وكانت تسعى الى احتكار التمثيل القبرصي في المجلس الاستشاري للاتحاد الاوربي . وكانت في كل مناسبة تكيل الشتائم ضد كل ما هو تركي ، مهدية بذلك حقدا وضغينة عميقين . وكانت تعامل الطائفة التركية باعتبارها اقلية ومجموعة عرقية ، مما يبين بصورة جلية ان المسألة في نظر القبارصة اليونانيين ، لم تكن مسألة اعادة الوضع القانوني والمشروع الى الطائفة التركية بوصفها مشتركة في انشاء الجمهورية وهو وضع اعترف به لها الدستور ومعاهدات سنة ١٩٦٠ .

وقد بلغت خيبة الأمل ذروتها لدى الطائفة التركية مما أدى بها الى اعلان الاستقلال وفي تموز/يوليه ١٩٧٤ اعترف اعلان جنيف ، الذي وافقت عليه الدول الضامنة الثلاث بالأمر الواقع المتمثل في وجود ادارتين لطائفتين في جمهورية قبرص . وفي شهر شباط/فبراير ١٩٧٥ تحولت ادارة الطائفة التركية الى دولة قبرص الاتحادية التركية . وحتى في ذلك الوقت وضعت الادارة القبرصية اليونانية واليونان هذه الدولة بانها دولة اتحادية او انفصالية . واذا كانت دولة قبرص الاتحادية التركية دولة انفصالية بالفعل فما هو السبب لاثارة كل هذه الضجة اليوم الذي لم تفعل فيه تلك الدولة شيئا سوى انها غيرت اسمها ؟

لقد تحولت جمهورية قبرص ، في أعقاب الانقلاب القبرصي اليوناني ، الى كيان مبهم حيث ان الحكومة المزعومة التي أقامها القبارصة اليونان لم تستطع ان تدعي بصورة شرعية وفقا للنظام الدستوري والمعاهدات الدولية أي شيء سوى اغتصاب السلطة في قبرص . وقد فقدت تلك الجمهورية طابعها المؤسسي واجهزتها التمثيلية من وجهة النظر الدولية .

ان الطائفة التركية وتركيا اللتين تحتزمان معاهدة الضمانات ، والمادة ١٨١ جزء من النظام الدستوري القبرصي ، لم تعترفا على الاطلاق ولن تعترفا أبدا بوضع حكومة جمهورية قبرص بوصفها تابعة للإدارة القبرصية اليونانية . وإذا اعترفت بها دول أخرى فانه بذلك ترتكب انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتحتقر مبدأ سيادة القانون ومبدأ عدم جواز خرق المعاهدات الدولية . هذا التصرف لا يمكنه أن يترك أى انطباع لدى الطائفة التركية وتركيا الواثقتين من حقهما وسلامة قضيتهما .

ولكن ما هو ضروري بالنسبة للمفتصب في الحالة القبرصية الراهنة هو الحصول على اعتراف بشرعيتها من جانب تركيا والطائفة التركية . وهنا يمكن للقبارصة اليونانيين أن يتأكدوا أنه لن يتم الوفاء بتطلعاتهم بتاتا . اما ما هو دون ذلك فهو في الحقيقة ليس جوهريا . ان حق تقرير المصير مارسته قبرص بمشاركة الطائفتين . وقد اعترف بهذا مجلس الأمن ، لأن المجلس يعتبر أن الطائفتين وحدهما يحق لهما التوصل الى حل تفاوضي يؤدي الى تجديد واعادة هيكلة مؤسسات جمهورية قبرص . ان هذا القانون الأساسي الآن ، وهو حق الطائفة التركية هو الذي يحاول القبارصة اليونانيون انكاره .

واننا نتساءل : كيف ينكر القبارصة اليونانيون هذا الحق للأتراك القبارصة ؟ لابد أنهم يستفيدون من تناقض قائم اكتشفه هذا المجلس . في قبرص طائفتان وطنيتان اتفقتا في عام ١٩٦٠ على انشاء جمهورية مستقلة ، وأن عليهما أن تجريا معا مفاوضات من أجل تجديدها واعادة هيكلتها ؛ ان احدى هاتين الطائفتين لا يمكنهما أن يكون لهما الحق وحدها في تشكيل الحكومة التي سوف تتأخر الطائفتين . لا يمكن اعتبار مساهمة احدى هاتين الطائفتين في انشاء الدولة القبرصية أكبر من مساهمة الطائفة الأخرى . وأى شيء سوى ذلك ينطوي على التناقض . هذا التناقض غير المشروع كما يسمح للطائفة اليونانية باحتكار التمثيل الدبلوماسي وبمحاولة ممارسة حظر اقتصادي ضد الطائفة التركية . ولكنه فوق ذلك يسمح لها بأن تعزز الأوهام لأن القبارصة اليونانيين يعتقدون أن هذا هو الشيء الوحيد الذي يتبقى لهم من الفترة التي حاولوا فيها اخضاع الطائفة التركية والسيطرة عليها .



هذا هو حجر الزاوية في المشكلة القبرصية . وما دامت الادارة القبرصية اليونانية تطلق على نفسها وتطلق بعض الدول عليها اسم الحكومة ، فان الخبرة تثبت أن هذه الادارة سوف تستمر في رفض التوصل الى حل يعتمد على وجود طائفتين ومنطقتين ، حل اتحادى . ان الطائفة التركية قد صبرت لمدة عشرين عاما ، وكم طلبنا منها الانتظار والصبر ، ولكن هل تنتظر الى الأبد ؟ ليس هذا منصف وليس محتملا .

ورغم ذلك فقد طلبت الحكومة التركية من الطائفة ان تصبر أكثر من ذلك وألا تعلن الاستقلال . ولكن ليس هناك أحد ، حتى تركيا ، له الحق في عرقلة ممارسة حق تقريباً المصير للطائفة التركية القبرصية التي حرصت ، بعد أن مارست هذا الحق بصورة مشتركة مع الطائفة اليونانية ، من وضعها بوصفها مشتركة في انشاء الدولة وهو الحق الذى سبق لها أن حصلت عليه . وبالتالي من حقها أن تقرر مصيرها وحدها الذى لا يمكن أن يرتبط بالى الأبد برغبات وأهواء القبارصة اليونانيين . ان الاستقلال كان قرار تلك الطائفة . وتحترم تركيا هذا القرار ولا يمكنها الا الموافقة عليه . وهذا ما تقوم به بالفعل .

ان الطائفة التركية في قبرص ليست أقلية عرقية ، فهي عبارة عن طائفة سياسية منظمة اعترف لها دستور ١٩٦٠ بالحق في المشاركة المتساوية في أجهزة اتخاذ القرار في الدولة . وهذا اختلاف أساسي . وهذا اذن هو الشكل الذى تمت به ممارسة حق تقرير المصير في قبرص . كيف يمكن لنا الآن اذن أن ندعي التقليل من شأن الشعب القبرصي التركي الذى مرتبة الأقلية .

في أى بلد يمكن أن يكون هناك مواطنون من أصول عنصرية وعرقية مختلفة . وتلك هي الحال في معظم الدول الحديثة . هؤلاء المواطنون لا يمكنهم الا الاكتفاء بالحصول على حقوق الانسان على قدم المساواة أو حقوق معينة لأسباب خاصة . ان حقوق بعض الفئات العرقية لا يمكن ضمانها الا في اطار وضع الأقلية .

وفي قبرص فان النموذج الذى اختير لم يكن على هذا النحو أو ذاك ولكنه كان نموذجا مختلفا ، وهو نموذج الطائفتين المشتركتين في انشاء الدولة . وهذا النموذج الخاص ليس سلعة للتصدير ما دامت البلدان الأخرى المهتمة بمشاكلها لا تحاول تصدير او فرض

أنطاطها على قبرص ، وبذلك تجعل نفسها مدافعة عن الادارة القبرصية اليونانية . وان كل بلد كان له وسيكون له النمط الذى يناسبه طبقا لاحتياجاته وظروفه الخاصة .

وفي قبرص لا توجد امة واحدة ، ولكن في الحقيقة يوجد شعبان كلاهما امتداد لأمة محددة . وكل من هاتين الأمتين التركية واليونانية تم صهرها عبر قرون من التاريخ بصفات وخصال مختلفة . ولكن كلاهما تتوقان الى تشكيل مجتمع خاص . وان قبرص هي نقطة الالتقاء بين هاتين الأمتين . وبما أن الأمتين التركية واليونانية عليهما أن تتعايشا في حسن الجوار ، في اطار من الضوابط السياسية ، وعلى قدم المساواة أمكن التوصل اليه من قبل في مدينة لوزان ، فان نفس الروح ينبغي أن توجه الطائفتين القبرصيتين . ولهذا السبب توجد طائفتان شاركتا في انشاء دولة قبرص . وهذا المبدأ لم يفقد أهميته بعد بل أنه ضرورى اكثر من أى وقت مضى .

بهذه الروح قامت الطائفة التركية القبرصية بممارسة حقها في تقرير المصير . ومن أجل أن تثبت انها لا تقبل وضعا أقل من وضع الطائفة اليونانية ، فقد أعلنت عن استقلالها بأكثر الأساليب ديمقراطية وفي مناخ سلمي تام . وبالإضافة الى ذلك ، منذ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، لم تسجل أية حادثة كبيرة في قبرص . وهذا الاعلان ليس عملية انفصال . فقد أعلنت الطائفة التركية انها تعتبر نفسها مرتبطة بمعاهدات انشاء الضمانات والتحالف ، التي أدت الى ميلاد الجمهورية القبرصية . وكذلك فان الطائفة التركية القبرصية تعلن انها سوف تواصل دأبها النهوض بهدف ايجاد حل عادل ودائم للمسألة القبرصية على أساس انشاء دولة اتحادية ذات منطقتين وذات طائفتين . وهي ما زالت وفيه للاتفاقات التي عقدت على مستوى عال لعامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩ .

اذن ، فان اعلان الاستقلال يقع في سياق ومفهوم الكيان الذى تشكله جمهورية قبرص . وهذا هو السبب الذى من أجله تعهدت الطائفة التركية في اعلانها ، بعدم الانضمام الى أية دولة خارجية . وهدفها الوحيد أن تتمكن من الانضمام الى الطائفة اليونانية على قدم المساواة في اطار ذى طائفتين وذى منطقتين توجد فيه تلك الجمهورية القبرصية .

وفي هذا الخصوص ، أود مرة أخرى ان اعلن رسميا ان تركيا ليست لديها أية اطماع اقليمية في قبرص أو في أى مكان آخر . من الصحيح ان السياسة الرسمية لتركيا كانت حتى ابرام اتفاقي زيورخ ولندن في عام ١٩٥٩ تتمثل في تقسيم الجزيرة ما بين تركيا واليونان . وان الاقتباسات التي قدمها الجانب القبرصي اليوناني اليوم تتعلق باعلانات ترتبط بتلك السياسة التي تخلت عنها تركيا تماما في عام ١٩٥٩ عندما ابرم الاتفاقان اللذان اشترت اليهما . ولكن كيف كانت السياسة الرسمية لقبرص في ذلك الوقت ، أى قبل عقد هذين الاتفاقين عام ١٩٥٩ ؟ يعلم الجميع أن الحكومة اليونانية لم تكن تطالب حين ذلك بغير الاتحاد مع اليونان .

ان الخلاف الذى قام بعد عام ١٩٥٩ بين تركيا واليونان هو ان تركيا استمرت في دعمها لفكرة جمهورية قبرص المستقلة ، وفقا لهذين الاتفاقين واتفاقات ١٦ آب/اغسطس ١٩٦٠ ، بينما لم تتخل اليونان أبدا عن أحلامها بضم كل أراضي جزيرة قبرص . ومثال واحد يكفي على اثبات ذلك . فهذا اقتباس من قنسطانطين كارامانليس رئيس الجمهورية اليونانية ، من نشرة وكالة أنباء أثينا الصادرة في ٧ نيسان /أبريل ١٩٨٣ :

" كان من المفروض ان تنال قبرص استقلالها في عام ١٩٦٠ كي تصبح دولة من دول شرق البحر الابيض المتوسط ، دولة مثالية من هذا النوع ، ولكن دون أن تفقد الأمل في " انوسيس " ، ومعناها الوحدة مع اليونان في ظل شروط خاصة مسبقة " .

هذا ما يجب ان نفهمه من حسن النية اليونانية . وهناك مثال آخر يلقي الضوء على النوايا الحقيقية للزعامة القبرصية اليونانية بعد عقد هذه الاتفاقات ، وهو بيان المرحوم الاسقف مكاريوس في ١٩ شباط/فبراير ١٩٧٣ الوارد في المجلة الاسبوعية " لوبوان " أى بعد ثلاثة عشر عاما من الاستقلال ، حيث قال :

" لقد كافحت من أجل وحدة قبرص مع اليونان ، وان وحدة قبرص مع اليونان سوف تكون دائما تطلعي الوطني العميق ، كما هو تطلع كل المواطنين القبارصة اليونانيين . واقتناعي لم يتغير أبدا ، وخلال حياتي كزعيم وطني لم أقم بأى عمل لا ينسجم مع ذلك أو يتعارض معه " .

هذا ما يجب ان نفهمه من تعبير حسن النية القبرصية اليونانية .

ان الطائفة التركية تعتقد ان الوسيلة الوحيدة لتحقيق هدفها في انشاء الجمهورية القبرصية الاتحادية ذات الطائفتين وذات المنطقتين تتمثل في المفاوضات بين الطائفتين تحت رعاية الأمين العام المفوض من قبل مجلس الأمن بمهمة المساعي الحميدة . وهي على استعداد للبدء من جديد في المفاوضات بين الطائفتين في النقطة التي توقفت عندها وذلك على الاساس القائم من قبل . ورئيس الطائفة التركية على استعداد للالتقاء مع رئيس الطائفة اليونانية بحضور الأمين العام ، بمجرد الانتهاء من التحضير لذلك . وهذه الطائفة على استعداد للتعاون مع قوة الأمم المتحدة في قبرص كما كانت تفعل من قبل .

ومن ناحية أخرى اقترحت هذه الطائفة على لسان رئيسها عقد اتفاق مؤقت مع الطائفة اليونانية . ومن شأن هذا الاقتراح السماح باعادة فتح المطار الدولي في نيقوسيا للحركة الدولية وباعادة توطين سكان فاروشا ، شريطة ان يتم وضع منطقة الاستيطان تحت رقابة وادارة الأمم المتحدة .

وتأمل حكومة بلادي في ان تفهم الحكومات الأخرى هذه المبادرة بصورة مناسبة . كما تأمل في ان تقدر الطائفة القبرصية اليونانية واليونان هذه المبادرة وان تمدا ايديها لتمسك بايدينا الممتدة اليها .

ومن وجهة نظر حكومة بلادي ، فان القرار الذي قد يتخذه مجلس الأمن يجب قبل كل شيء ، ان يطلب الى الطائفتين استئناف المفاوضات بينهما في اطار مهمة المساعي الحميدة للأمين العام . وعلى المجلس الامتناع عن ابداء أحكام تعتمد على تشويه الحقائق التاريخية وتضرر في تصور الحقيقة القانونية . ويجب على المجلس مراعاة الرغبة التي تحددو الطائفة القبرصية التركية في التفاوض بغية الوصول الى حل من شأنه السماح للطائفتين المشتركين في اقامة الدولة بالعيش في سلم وأمن في اطار جمهورية قبرص .

ان الاقتصار على توجيه الادانة الى الطائفة التركية لن يؤدي الا الى زيادة خطورة الموقف وزيادة يأس هذه الطائفة . ولن تبعدها هذه الادانات عن اشباع تعطشها للعدالة . وهي لا تخشى أن تستمر وحدها في طريقها ، متمسكة بشخصيتها في كرامة وشرف . ومهما كانت الظروف ان تركيا ، وطنها الأم ، لن تتركها أبدا وحدها ، ان تركيا سوف تحميها وسوف تدعمها الى الأبد

ولكن يكفي أقل قدر من حسن النية من قبل الطائفة القبرصية اليونانية ، ومن قبل اليونان ، من أجل الوصول بسرعة الى حل . هذا الحل يجب ان يتمثل في قبول الطائفة التركية بصفتها الشريك المتساوي في جمهورية قبرص المستقلة ، ذات السيادة ذات الطائفتين ذات المنطقتين ، الاتحادية وغير المنحازة بالطبع .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد شامورو مورا ( نيكاراغوا ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : من دواعي اعتزازي واعتزاز وفد بلادى ان أراكم تتراأسون اجتماع هذا المجلس وانتم تمثلون دولة شقيقة عضوا في حركة عدم الانحياز . ان حكمتكم وتجربتكم وحنكتكم الدبلوماسية واسلوبكم الدبلوماسي من الأمور المعروفة لنا جميعا . ولا يساورنا أى شك في ان كل هذه الصفات سوف تسهم في انجاح أعمالنا في هذا الشهر . وأود ان أهنيء سلفكم ، السفير عبدالله صلاح ، ممثل الاردن ، على الطريقة الفعالة الباهرة التي ادار بها مهامنا الحافلة في شهر تشرين الأول / أكتوبر .

لقد اضطر هذا المجلس في السنوات القليلة الماضية الى ان يعمل على وتيرة سريعة تشير القلق في معالجة أزمات تكمن جذورها في انتهاكات الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة . ان العمل من جانب واحد ، وهو اعلان الاستقلال لجزء من اقليم قبرص يقع تحت الاحتلال الاجنبي ، يعد عملا آخر في ذلك التصعيد المأساوي الذي نجابهه وذلك في اتجاه لانتهاك السيادة والسلامة الإقليمية للدول غير المنحازة الاعضاء ، ودفاع هذه الدول ، كما في حالة قبرص يكمن في قوتها المعنوية وكرامتها .

وفي هذه الحالة المحددة التي نبحشها اليوم ، نرى أن سبب المشكلة الحقيقي هو غزو إقليم قبرص واحتلاله من جانب قوات دولة أخرى أكبر من قبرص بثمانين ضعفا من حيث عدد السكان ومساحة الأرض والقوة العسكرية .

لقد بدأ الكابوس الذي تعيش فيه جمهورية قبرص الشقيقة غير المنحازة في عام ١٩٧٤ . ومنذ ذلك الحين ، ومن أجل تبرير الغزو ، سيقت حجج لا نهاية لها ولا قيمة لها فسي إطار أحكام ميثاقنا الواضحة ومبادئ القانون الدولي المعاصر .

اننا نود أن نؤكد حقيقة أن السبب الجذري للمشكلة ليس إلا الاحتلال العسكري لدولة ذات سيادة ، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الشعوب والدول في العيش في ظل السلام متحررة من التدخل الأجنبي ، ولواجب جميع الدول أن تمتنع عن استخدام القوة في تسوية الخلافات .

لقد اتخذت الجمعية العامة ، في الاسبوع الماضي ، بتوافق الآراء القرار ٣٨/١٠ بشأن البند المعنون : " الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " . ان الفقرة الأولى من منطوق ذلك القرار تكرر تأكيد :

" حق جميع بلدان المنطقة في أن تعيش في سلام ، وفي حقها في تقرير مستقبلها دون أي تدخل أجنبي أيا كانت ذريعتة وأيا كانت الظروف التي يتم فيها " . ان اعادة التأكيد القوية هذه لواحد من أهم مبادئ الميثاق الأساسية سببت بعض الضيق لبلدين ، أبديا ، في بيانيهما ، أنهما لا يشاطران بقية المجتمع الدولي في هذه المبادئ ، الأمر الذي يجعلهما يقفان تلقائيا خارج القانون الدولي .

وتجاهد الأمم المتحدة منذ ١٩٧٤ لتحقيق سلم عادل ودائم في قبرص ، كما تجلئ ذلك في قرارات مختلفة اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة . ان قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي اتخذ بالاجماع ، وقرارى مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٣٦٧ (١٩٧٥) ، وقرار الجمعية العامة ٣٧/٢٥٣ المتخذ في ١٩٨٣ ، تشكل كلها أسسا

قوية يجب أن تقوم عليها جهود كل الأطراف المعنية في النزاع في البحث عن حل له . وجميع هذه القرارات ، وصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ ( ٥ - ٢٩ ) المتخذ في ١٩٧٤ ، الذي تأيد بقرار مجلس الأمن ٣٦٥ ( ١٩٧٤ ) ، أعادت تأكيد التأييد لسيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها ، ودعت الى وقف كل تدخل أجنبي في شؤونها وفضلا عن ذلك ، طالبت هذه القرارات بانسحاب جميع القوات الأجنبية من قبرص ، وهو شرط مسبق لأي حل للمشكلة .

وعلاوة على ذلك ، هناك جانبان لقرار الجمعية العامة ٢٥٣/٣٧ لهما صلة خاصة فيما يتعلق بالحالة التي يعالجها المجلس اليوم . وانني أشير الى الفقرات ١٢ و ١٣ و ١٤ من منطوق القرار التي تذكر أن الوضع الفعلي القائم بقوة السلاح لا ينبغي السماح له بأن يؤثر ، على أي نحو ، على حل المشكلة بالوسائل السلمية ، وتطلب الى الأطراف المعنية أن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير انفرادية من شأنها أن تؤثر تأثيرا ضارا على احتمالات التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة ، والامتناع عن القيام بأي عمل ينتهك استقلال قبرص ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية . ان اعلان الاستقلال الذي أصدره زعماء القبارصة الأتراك ينتهك هذه الأحكام ، كما أنه ينتهك قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع .

ان الثقة والتأييد اللذين أعطتهما الأمم المتحدة وقبرص لجهود الأمين العام قد اتضحا بشكل جلي في القرارين الأخيرين اللذين اتخذتهما منظمنا فيما يتعلق بقبرص ، وهما قرار مجلس الأمن ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) وقرار الجمعية العامة ٢٥٣/٣٧ بتاريخ ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، واللذين أشرت اليهما توا . وكلا القرارين يطالب الأمين العام بأن ييسر اجراء مفاوضات بين ممثلي الطائفتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقيين العاليين المستوى .

ان قبرص ، وهي عضو مؤسس ، عن جدارة ، لحركة عدم الانحياز ، لم تدخر جهدا في الامتثال لمبادئ حركتنا ، وصفة خاصة فيما يتعلق بالسعي الى ايجاد حل سلمي وعادل

ودائم للمشكلة عن طريق الوحدة . ان حركة عدم الانحياز ، من جانبها ، شعرت بالقلق وكرست اهتمامها لمشكلة قبرص . ومن ثم ، فان قمة نيودلهي ، التي انعقدت في بدايـة هذا العام ، أعادت تأكيد عدم قبول السياسات القائمة على الأمر الواقع وانتهاك الحقوق المشروعة بوسائل التدخل العسكري . وبالمثل ، اعترضت الحركة على أية تدابير لتفجير السمات الديمغرافية لذلك البلد ، وأكدت الحاجة العاجلة الى حل مشكلة اللاجئـين والمفقودين . وكذلك فان الجهود الذي بذلها فريق اتصال حركتنا لايجاد حل لذلك الوضع تستحق شكرنا وتأييدنا الكاملين .

ان الجميع يعرفون أن القرارات المختلفة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن لم تنفذ ، وأن القوة هي التي سادت في هذه الحالة بدلا من القانون الدولي . يجب ألا نسمح بالتغيير ، من جانب واحد ، لوضع قبرص القانوني بوصفها دولة متحدة ومستقلة . ان السماح بذلك يشكل سابقة خطيرة للغاية . اننا ندرك تماما تعقد وصعوبة هذه المشكلة ، ولكننا أيضا نؤمن ونثق تماما بجهود الأمين العام الرامية الى تحقيق حل سلمي تفاوضي . ويجب أن يشجع المجلس ، مرة أخرى ، هذه الجهود وأن ينهض بها بطريقة نشطة .

ان قبرص أمة واحدة . ويتعين على الطائفتين - دون تدخل ، ناهيك عن التدخل العسكري الأجنبي - أن تتفاهما ، بسيادة تامة ، وأن تجدا الجهاز الصحيح الذي يجعل من الممكن لكتنبيهما العيش في توافق ، جنبا الى جنب ، عن طريق احترام التنوع داخل الوحدة . ورغم أن قبرص بلد صغير ، فانه يقع في منطقة جغرافية حساسة للغاية ، هي العصب المركزي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط .



وبالتالي ، فأننا لا يمكن أن نسمح بالاخلال بهذا التوازن ، الذي أمكن صيانتته بصعوبة ، وذلك من جانب الذين يؤيدون بشكل مباشر أو غير مباشر الخيارات العسكرية والسياسات العدائية وسياسات الأمر الواقع ، يجب ألا نسمح بذلك ، ليس فقط في البحر المتوسط ، بل كذلك في الشرق الأوسط والجنوب الافريقي وامريكا الوسطى .

ان قرار اعلان دولة قبرصية تركية مستقلة غير مقبول وهو خاطيء من جميع وجهات النظر لأنه ينتهك عن طريقه استخدام القوة ، وحدة واستقلال وسلامة أراضي دولة عضوفي منظمتنا وعضو في حركة عدم الانحياز . ذلك القرار يجب ألا يكون له أى أثر قانوني دولي على الاطلاق ، ويجب أن يعلن المجلس بطلانه المطلق ، وأن يطلب من الدول الأعضاء أن تتخذ سلكا يتماشى مع قرارات هذا المجلس وقرارات الجمعية العامة ، وهذا يعني عدم الاعتراف بتلك الدولة . وان أى شيء آخر انما يشكل اعترافا وتكريسا غير مباشر لاحتلال عسكري غير مشروع ، ويخلق مشكلة دولة تنقسم بخطوط زائفة ، ويجعل من الصعب مواصلة الجهود التي بذلت حتى الآن .

أود أن اختتم كلمتي بقراءة بيان رسمي صادر عن حكومة بلدى بشأن الحالة التي يناقشها المجلس اليوم :

" ان حكومة التعمير الوطني لجمهورية نيكاراغوا تعرب عن قلقها العميق ازاء الاعلان الأخير باستقلال ما يسمى الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، لأن ذلك يشكل انتهاكا سافرا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة وكذلك للاعلانات الصادرة بشأن هذا الموضوع من حركة عدم الانحياز .

" ان هذا القرار فضلا عن ذلك يشكل انتهاكا واضحا لمبادئ الميثاق ويعرض السلام والأمن الدوليين للخطر .

" وبالتالي فأننا نحث الأطراف المعنية على أن تسحب قرارها باعلان الاستقلال الذي ينتهك سيادة ووحدة جمهورية قبرص وسلامة أراضيها . ان حكومة التعمير الوطني تددين بشدة هذا الاعلان وتعيد تأكيد تضامنها الثابت مع حكومة

وشعب قبرص ، وتعرب عن عزمها عدم الاعتراف باعلان الاستقلال من جانب واحد  
اذ أنه يلحق الضرر بالجهود الرامية الى تحقيق وحدة قبرص وكذلك بجهــــود  
الأمين العام للأمم المتحدة " .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أشكر ممثل نيكاراغوا على الكلمات  
الرقيقة التي وجهها اليّ .  
المتكلم التالي هو ممثل الهند ، وادعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس  
وأن يدلي ببيانه .

السيد كريشنان ( الهند ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : السيد الرئيس  
بشعور مغمم بالحزن على حالة العالم اليوم ، نجد أنه كان على مجلس الأمن أن يظــــل  
معقودا بطريقة دائمة تقريبا ، كما حدث بالفعل منذ عدة شهور حتى الآن . انكم مثــــل  
اسلافكم تتحملون العبء الضخم في قيادة أعمال المجلس في هذا الوقت المضطرب . وفي  
هذه المناسبة يجتمع المجلس لدراسة الاحداث المحزنة التي وقعت في جزء من العالم تتمون  
اليه . وفي مثل هذا الوقت يسعدنا ان نراكم في مقعد الرئاسة بصفتم ممثلا لبلد صديق  
غير منحاز تربطه بالهند أفضل روابط الصداقة . ونحن على ثقة من انكم ستبدلون مهاراتكم  
وخبراتكم الدبلوماسية الباهرة لمواجهة التحديات التي تواجه المجلس وتوجيه مناقشاتــــه  
بطريقة فعالة هادفة .

منذ يومين علم العالم بقلق وذعر بالاعلان من طرف واحد لما يسمى الجمهوريةــــة  
التركية لقبرص الشمالية ، وهو عمل ادانته معظم عواصم العالم . وقد تكلم وزير خارجية قبرص  
بالتفصيل عن الحالة الخطيرة التي نتجت عن هذا التطور الهام . وقد قامت حكومة الهند  
في ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر بأصدار بيان فيما يتعلق بهذه التطورات أود أن اتلوه ليسجل  
في محاضر مجلس الامن ، ونصه كما يلي :

" لقد علمت حكومة الهند بصدمة وقلق عميقين باعلان الاستقلال من جانب  
واحد الذي أصدره ما يسمى الجمعية التركية القبرصية للجزء التركي المحتل من

جمهورية قبرص ، وهي تشجب هذا العمل الذي ينتهك اعلانات حركة عدم الانحياز وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألة قبرص .

" ان حكومة الهند تؤيد تماما سيادة جمهورية قبرص واستقلالها ووحدة وسلامة اراضيها تحت رئاسة الرئيس كيريانو ، وتطالب بالغاء هذا الاعلان المنفرد من جانب جزء من قبرص يحتل احتلالا أجنبيا . كما انها تؤيد استمرار المحادثات بين الطائفتين باعتبارها الأسلوب الوحيد للحل الدائم والمرضي لمشكلة قبرص وحكومة الهند على اتصال ببلدان عدم الانحياز . الأخرى بشأن هذا التطور المحزن ، كما أن رئيسة وزراء الهند قد اتصلت شخصا بالرئيس كيريانو " .

ان مسألة قبرص المزعجة ظلت على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ وقت طويل وحتى الآن . وهي مشكلة ليست سهلة الحل على الاطلاق . وفي الآونة الأخيرة أصبح المناخ مشبعا بصفة خاصة بالحدة والعداء . وكما نذكر لبعض الوقت مؤشرات تفيد بأن القيادة القبرصية التركية قد تحاول بشكل غير مشروع وعن طريق تدابير تتجاوز مجرد الاحتلال المادي ، وغير مقبولة بمقتضى الميثاق والقانون الدولي احكام قبضتها على جزء كبير من اراضي قبرص بمساعدة قوات أجنبية ومع ذلك توقع القليلون أن يتم القيام بمثل هذه الخطوة الرجعية غير الشرعية وغير الحكيمة . لقد درسنا بعناية الرسالة التي أرسلها السيد دنكاش الى الأمين العام الواردة في الوثيقة A/38/586 ولم نرأية وجاهة في الحجج التي قدمت لتبرير هذا العمل غير الشرعي وغير المقبول .

كذلك استمعنا بعناية الى البيان الذي أدلى به السيد دنكاش أمام المجلس منذ قليل ان الحقوق المشروعة للطائفة التركية القبرصية ينبغي الدفاع عنها وحمايتها . ومع ذلك فاننا لم نرأية وجاهة في الحجج التي ساقها لتبرير الاجراء غير المقبول وغير الشرعي الذي اتخذ . ان مسألة قبرص ينبغي أن تحل بطريقة سلمية ودون ابطاء . وقد اتفقتا جميعا على أن المحادثات بين الطائفتين تمثل الوسيلة الوحيدة الممكنة والمقبولة . الا أن الاجراء الذي اتخذته الطائفة التركية القبرصية لا يمكن أن يعزز المحادثات بين الطائفتين بل أنه في الواقع سيؤدي الى وقفها الفجائي الكامل كما حدث بالفعل .

ان مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس من هذا العام .

" كرر الاعراب عن تضامنه الكامل ومساندته لشعب وحكومة جمهورية قبرص كما أكد من جديد احترامه لاستقلال هذا البلد وسيادته وسلامته الإقليمية ووحدة وعدم انحيازه " . ( A/38/132 ، المرفق ، الفقرة ١٢٨ ) .  
كذلك أعرب رؤساء الدول أو الحكومات .

" . . . عن قلقهم العميق لاستمرار الاحتلال الأجنبي لجزء من جمهورية قبرص وطالبوا بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال كأساس ضروري لتسوية المشكلة القبرصية " . ( المرجع نفسه ) .

ورأى المؤتمر

" ان حالة الأمر الواقع التي وجدت بقوة السلاح والتدابير الانفرادية ينبغي ألا تؤثر بأي حال من الأحوال على حل المشكلة " . ( المرجع نفسه )

كما ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٣/٣٧ يؤكد ، ضمن جملة أمور ، حق شعب جمهورية قبرص في

" السيادة والسيطرة التامتين والفعاليتين على كامل اقليم قبرص وموارده الطبيعية وغيرها من الموارد " .

ويدين أى عمل يؤدي الى تقويض ممارسة الحقوق السالفة الذكر ممارسة كاملة وفعالة . وأعلنت الجمعية أيضا أن الوضع الفعلي القائم بقوة السلاح لا ينبغي السماح له بأن يؤثر ، على أى نحو ، على حل مشكلة قبرص . ودعا الأطراف المعنية أن

" تمتنع عن اتخاذ أية تدابير انفرادية من شأنها أن تؤثر تأثيرا ضارا

على احتمالات التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص بالوسائل السلمية " .

وأن تمتنع أيضا عن القيام

" بأى عمل ينتهك ، أو يقصد به أن ينتهك ، استقلال جمهورية قبرص

ووحدةها وسيادتها وسلامتها الإقليمية " .

ومما يجدر الاشارة اليه أن مجلس الأمن في قراره ٣٦٧ ( ١٩٧٥ ) عبّر عن أسفه

للقرار الانفرادي الذي اتخذ بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٥ والذي يعلن اقامة الدولة

الاتحادية التركية المزعومة على جزء من اقليم قبرص وأعرب عن قلقه بشأن الأعمال الانفرادية

التي ضرت أو قد تضر بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . كما أن مجلس الأمن دعا

جميع الدول الى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها ؛

ورجاها بالحاح ، وكذلك الأطراف المعنية ، ان تمتنع عن القيام بأى عمل قد يضر بهذه

الصفات المميزة وكذلك ان تمتنع عن القيام بأى محاولة لتقسيم الجزيرة أو توحيدها مع أى بلد

آخر . وموقف المجلس هذا قد تم التأكيد عليه من جديد .

ان ما يحدث في قبرص هو تحد لا رادة المجتمع الدولي كما ورد في بيانات الأمم

المتحدة وحركة البلدان غير المنحازة . وهذا العمل الانفرادي لم يؤد الى خلخلة العطية

الجارية للحوار فحسب وانما أدخل أيضا بؤرة توتر جديدة في شرقي البحر الأبيض المتوسط

يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على السلم والأمن في تلك المنطقة المشحونة بالصراع ،

ما يكون له آثار بعيدة المدى على السلم العالمي . ومن السخرية ومن سوء الحظ بصرفه

خاصة أنه بعد أن قام الأمين العام ببعثة الساعي الحميدة الجديدة وقام ببذل جهود كبيرة للاتصال بالطائفتين القبرصيتين وأحرز تقدماً صوب عقد اجتماع رفيع المستوى فإن عطية الحوار قد أفسدت بهذه الطريقة الضارة غير المسؤولة . ونحن نحيط علماً ببيان الأمين العام الذي أعرب فيه عن أسفه العميق إزاء الخطوة التي اتخذت واعتبر أنها ستؤدي إلى الإضرار بالموقف في قبرص وإلى تعقيد جهوده الرامية إلى إيجاد حل عادل دائم للمشكلة . وكذلك لاحظنا عزه على متابعة اتصالاته الرفيعة المستوى .

لا يمكن للعالم أن يقبل الأمر الواقع من هذا النوع الذي نشهده . ونحن نحث على أن يلغى فوراً الإعلان الانفرادي للجمعية القبرصية التركية عن الاستقلال . وكذلك نحث على عدم قيام أي دولة عضو في الأمم المتحدة بأسياغ أي مشروعية على ما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية أو تقديم أي دعم لها عن طريق الاعتراف بها أو بأي طريق آخر . وذلك هو ما ترمي إلى تحقيقه عن طريق ذلك الإعلان . ولا بد من استئناف المحادثات بين الطائفتين برعاية الأمين العام ومن الواضح أن هذا لن يكون ممكناً ما لم يتم الغاء وإبطال هذا العمل غير الشرعي المتمثل في إعلان الجانب القبرصي التركي الانفرادي . إن الطريق لحل مسألة قبرص لا يزال يتمثل في الحوار وليس في أعمال التحدي الانفرادية .

إن حكومة الهند وشعبها تربطهما وشائج الصداقة والتعاون العميقة مع حكومة جمهورية قبرص وشعبها . إن تضامناً مع قبرص في هذه الآونة الحرجة قد أكدته من جديد رئيسة وزرائنا السيدة أنديرا غاندي لرئيس جمهورية قبرص صاحب الفخامة السيد كبريانو . إن قبرص ، مثل الهند ، هي من الأعضاء المؤسسية لحركة البلدان غير المنحازة . ولكننا أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ملتزمون بشكل ثابت بأن نقدم تأييدنا التام لسيادة هذا البلد الصديق واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية وعدم انحيازه .

ويحدونا الأمل أن مجلس الأمن سوف يتصرف بطريقة حاسمة عاجلة وذلك برفضه القاطع لعطية الانفصال المستهدف ارتكابها ودعوتها إلى الغائها على الفور .  
شكراً لكم ، سيدي الرئيس ، وشكراً للمجلس لدعوتي لمخاطبة المجلس في هذا الموضوع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات

الرفيعة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثلة سيشيل وأدعوها لأن تشغل مقعدا الى طاولة المجلس

وأن تدلي ببيانها .

الآنسة غونشييه (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عامين

كان علي واجب حزين هو احاطة مجلس الأمن علما بأن بلدي الجزرى قد غزته دولة من القارة . ومنذ اسبوعين حضرت مرة أخرى أمام هذا المجلس لناقش غزوا آخر لبلد جزرى آخر من جانب دولة قارية . واليوم أحضر هنا من جديد لكي اشترك في مناقشة انتهاك خطير آخر لبلد جزرى آخر ، وهو انتهاك تسببت فيه دولة من القارة وقامت بالاعتراف به . ويهدد وأن جميع الجزر تستغل لأغراض استراتيجية في هذه الأيام . نحن ، الدول الصغيرة والضعيفة المعرضة للخطر نستغل بأكثر الطرق وقاحة وقبحا في سبيل الاستعدادات للحرب . ولست بحاجة الى تذكير هذا المجلس بالا فراط في اضعاء الطابع العسكرى الخطير على المحيط الهندى وكيف ترتجف أغلبية البلدان الجزرية خوفا هناك .

ان حكومة جمهورية سيشيل تدين اعلان الاستقلال من جانب الطرف التركيبى المحتل في قبرص وتحت جميع بلدان العالم على عدم الاعتراف به . انه عمل غير مشروع وبالتالى يجب أن يعد باطلا ولاغيا . ان هذه الخطوة تعد انتهاكا خطيرا لسلامة قبرص وسيادتها ووحدتها وعدم انحيازها . وهذا الحدث يتنافى مع الجهود الرامية الى احلال السلم والاستقرار في المنطقة ، ونحن نناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتخذ جميع التدابير والأعمال اللازمة للحفاظ على استقلال قبرص . ولا ينبغي التسليم بهذا الحدث باعتباره أمرا واقعا . ويجب على جميع الحكومات أن تستخدم جميع السبل المتاحة لها لكي تضمن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الخطير . كما نود أن نؤكد مؤازرتنا للمبادرات الأمين العام ولأية أفكار جديدة أخرى قد تكون لديه .

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة ، سيدى الرئيس ، لكي أقول لكم كم أعزب بأن

أرى مالطة تتراأس المجلس لهذا الشهر . انها أصغر بلد عضو في المجلس حتى الآن . ومن

المناسب أن تكون هذه الدولة الجزرية ، وهي إحدى الدولتين الجزريتين المستقلتين —  
الوحدتين في البحر الأبيض المتوسط ، في مقعد الرئاسة في الوقت الذي تجرى فيه  
مناقشة قضية قبرص . فنحن نحتاج إلى حساسية ساكن الجزر ورقة مشاعره .  
ان قبرص معروفة بأنها جزيرة الليمون الحامض ولكن يوجد بها كذلك أكثر البرتقال  
حلاوة وهما ثمرتان يجود بهما مناخ البحر الأبيض المتوسط . ويحدونا الأمل أن تذوق  
الطائفتان في قبرص في المستقبل الحلاوة التي ذاقناها في الماضي ، تلك الحلاوة التي  
لا يزال موسعهما أن تنعما بها وأن تشاركا العالم فيها على الرغم مما نأمل أن يكون مجرد  
خلافات مؤقتة .



الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثلة سيشيل على

كلماتها الرقيقة التي وجهتها الي .

المتكلم التالي هو ممثل استراليا . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة

المجلس والادلاء ببيانه .

السيد جوزيف (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، اسمحوا لي أن أشكر من خلالكم ، أعضاء المجلس لتلبية طلب وفد بلادي

للممثل أمام المجلس اليوم . وأود ان اعبر كذلك عن سعادة وفد بلادي لرؤيتكم

تترأسون المجلس لهذا الشهر . ان مالطة واستراليا تتمتعان بعلاقة فريدة لان هناك

العديد من الروابط الشخصية بين بلدينا . وأود أن اقول ، سيدي ، أن علاقاتكم

الشخصية باستراليا خير دليل على هذه الروابط .

ان موقف الحكومة الاسترالية بشأن الموضوع قيد البحث واضح لا لبس فيه .

اننا نرفض وندين اعلان الاستقلال من طرف واحد من جانب قيادة الطائفة القبرصية

التركية في قبرص . وكما قال رئيس وزراء استراليا أمام البرلمان الاسترالي في ١٦

تشرين الثاني / نوفمبر :

" ان انشاء هذه الجمهورية المزعومة يمثل انتهاكا للقانون الدولي .

ويمثل على وجه التحديد انتهاكا لعدد من قرارات مجلس الامن التي تؤيدها

استراليا ويهدد السلم والأمن في هذه المنطقة المضطربة " .

وقد مضى السيد هوك في تأكيد اقتناع الحكومة الاسترالية بأنه لا بد أن يسحب هذا

الاعلان غير المشروع . وان بلادي في الحقيقة تشعر بقلق بالغ لأن هذا التطور

الأخير من شأنه أن يؤدي الى زيادة التوتر في بلد عانى الكثير من العنف ومن الخسائر

في الارواح . ويجب علينا أن نناشد جميع الاطراف المعنية ممارسة اقصى قدر من

ضبط النفس ازاء حالة متفجرة الى حد بعيد .

لا تنوى الحكومة الاسترالية الاعتراف بالدولة غير المشروعة التي اعلنت عنها  
دولة قبرص الاتحادية التركية. وسنواصل الاعتراف فقط بالحكومة الشرعية لجمهورية  
قبرص ، بقيادة الرئيس كيريانو . ونعرب عن امل قوى للغاية بان جميع اعضاء المجتمع  
الدولي الاخرين سيحجمون أيضا عن الاعتراف بهذا الكيان غير المشروع او اذا ما كانوا  
قد اعترفوا به بالفعل ، فانهم سيسحبون هذا الاعتراف على الفور .

ان الرأي الحازم للحكومة الاسترالية انه ينبغي السعي الى تحقيق التسوية  
التفاوضية باعتبارها قضية ملحة . وينبغي أن تضمن هذه التسوية التفاوضية وحسنة  
قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وأن تحافظ ايضا على المصالح والاهتمامات  
المشروعة لكلا الطائفتين في قبرص . نحن نعتقد ان للأمين العام دورا هاما في اطار  
البحث عن تسوية سلمية ، واننا على ثقة من انه لن يدخر جهدا ازاء مشكلة ينفرد  
بالالمام بكل جوانبها . ومن الصحيح ان يجدد مجلس الامن ولايته ويعززها .  
ونحن من جانبنا ، وبناء على تعليمات من وزير الخارجية ، شاركنا بنشاط  
في كانبيرا وفي العواصم المعنية في التعبير عن قلقنا العميق بشأن هذه الحالة وما  
يترتب عليها من اثار على الاستقرار .

واستراليا من البلدان المساهمة في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص  
منذ تشكيلها في ١٩٦٤ . وينطوي هذا الالتزام بطريقة آلية على مشاركتنا في هذه  
المناقشة في مجلس الأمن اليوم . واننا نراقب عن كثب سلامة قوة الأمم المتحدة لصيانة  
السلم في قبرص ونناشد جميع الاطراف السماح لهذه القوة بالقيام بولايتها دون  
عوائق . وأود ان اقول انه اذا ما تعرضت هذه القوة للخطر ، سيتحتم عندئذ على  
الحكومة الاسترالية أن تعيد النظر في مشاركة قواتها .

وبعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٣٧ في ١٦ ايار/مايو من هذا  
العام والانشطة التالية التي قام بها الامين العام ، توفر لدينا بعض الاعتقاد بان

احراز التقدم صوب التسوية قد يكون ممكنا . وبالفعل ، وكما سمعنا صباح اليوم ، بذلت مساع نشطة لتحقيق امكانية عقد اجتماع بين الرئيس كيريا نو والسيد د نكتاش وبدت الاحتمالات معقولة . الا اننا نخشى أن هذه الامل قد تلاشت الآن . ومع ذلك ، فان استراليا تناشد الطائفة القبرصية التركية اعسادة انشاء حالة في الجزيرة تسمح بالعودة الى الحوار مع مواطنيها من القبارصة اليونانيين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل استراليا على كلماته الرقيقة التي وجهها الي . المتكلم التالي هو ممثل الجزائر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد سحنون ( الجزائر ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، اننا نتوجه بالتهاني الى سلفكم على الطريقة التي ادار بها مهمة بوصفه رئيسا لمجلس الأمن أثناء شهر شهد نشاطا مكثفا . وقد دعيتم الآن الى استخدام مواهبكم المعروفة بوصفكم دبلوماسيا محنكا في ادارة أعمال المجلس لهذا الشهر . وكنت سأفضل عن طيب خاطر التنازل عن شرف المثل أمامكم وسعادة تقديم اطيب أمنيات النجاح اليكم ، لو أن عالمنا المضطرب هذا قد عفانا من هذا الاصطدام الجديد . ان هذا الاصطدام ينجم عن حدوث تطور مؤسف في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لا نكف ، نحن في الجزائر على غراركم في مالطة ، البلدين غير المنحازين الواقعين على شواطئه ، عن الاستماع الى نبضات قلبها الصاخبة . ان هذا التطور غير المنتظر يعطي بعدا ، يبعث على القلق ، للأزمة في قبرص ، هذا البلد غير المنحاز الذي تقيم الجزائر معه علاقات الصداقة والثقة .

ان أزمة قبرص منذ نشوبها تشكل محورا دائما لاهتمام المجتمع الدولي الذي يركز جهوده بصفة خاصة صوب ايجاد حل سياسي نهائي لها ، عن طريق الحوار البناء بين الطائفتين . وتسعى الامم المتحدة نحو تحقيق الهدف بتفان ومثابرة . واذ تفعل ذلك ، فانها تحدد العناصر الرئيسية للآطار الذي يجب التوصل في نطاقه الى حل - ألا وهي استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها وعدم انحيازها .

ولهذا فوضت الأمم المتحدة كل السلطات الى الأمين العام الذي بذل جهودا حظيت بترحيب عالمي ، للمساعدة في أن تتكلل بالنجاح عملية الحوار الضروري لحل الأزمة وذلك بالتمسك بصورة خاصة بتوفير الظروف الضرورية لتحقيق ذلك الغرض .

وانطلاقا من هذه الشواغل سارت حركة عدم الانحياز في الاتجاه ذاته . وعلى أساس المبادئ نفسها ، شكلت فريق اتصال يعني بقضية قبرص تتشرف الجزائر برئاسته . ومنذ انشاء هذا الفريق ، الذي يشمل كذلك سرى لانكا وغيانا وكوبا ومالي والهند ويوغوسلافيا ، بذل الجهود التي لا تعرف الكلل ليسهم في نجاح عملية الحوار بين الطائفتين لوضع حد للأزمة ، ولإستتباب السلام والوفاق من جديد بين الطائفتين القبرصيتين .

وانطلاقا من هذه الروح ، واستنادا الى الموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز - الذي يماثل من جميع النواحي موقف الأمم المتحدة - ذهب هذا الفريق الى قبرص بعد مؤتمر قمة نيودلهي مباشرة بناء على دعوة حكومة ذلك البلد ، وأجرى اتصالات عديدة مع السلطات الحكومية ومع المتحدثين باسم الطائفتين . وقد اتاحت لي الفرصة في شهر أيار/مايو الماضي لأبلغ الجمعية العامة بشأن هذه المهمة ، عندما عرضت ، باسم فريق الاتصال ، مشروع القرار المتعلق بمسألة قبرص .

ان اعادة تنشيط جهود الأمين العام ، التي كانت أحد الأهداف الأولية للقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة ، كانت أهم الأنشطة التي جرت أثناء الأشهر الأخيرة . ولأن تلك الجهود سمحت بايجاد تفاؤل مشروع قررت الجمعية العامة ان تؤجل دراسة هذه المسألة الى الدورة الحالية .

ان اعلان ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر بقيام " دولة مستقلة " على جزء من اقليم جمهورية قبرص لا يخضع لسيطرة حكومتها يمثل ، بكافة المعايير ، تطورا يثير الأسف والقلق في الوقت نفسه . وهذا العمل الذي يدخل تماما في اطار الاتجاهات المعارضة لتوافق الآراء الدولي حول التسوية السلمية لأزمة قبرص ، لا يمكن أن يحل الأ على انه عامل يزيد من حدة التوتر ، ويزيد من تعقيد موقف يتطلب تصويبه بذل الجهود المتزايدة من قبل المجتمع الدولي .

وهذا العمل يضر ، على أقل تقدير ، بالتسوية وعملية عميقة تركز على مبادئ مقبولة عالميا وتستهدف ايجاد حل عادل ودائم ، وهي عملية ولدت الكثير من الآمال لمستقبل سلمي ومنسجم للأمة القبرصية .

ان الجزائر التي تتمسك بحزم بهذا الهدف ، وتبذل جميع الجهود للاسهام في تحقيقه ، اضطرت بالطبع الى رؤية هذا التطور الجديد المنظور . وبنائا عليه ، أكدت بلادى بواسطة المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية ، ما يلي :

" ان اعلان الاستقلال من طرف واحد لدولة قبرصية تركية يمثل مساسا خطيرا بقرارات ومقررات الأمم المتحدة وحركة دول عدم الانحياز والجهود المستمرة التي تبذل حاليا في السعي الى ايجاد حل سياسي يرضي شعب قبرص . وتؤكد الجزائر تمسكها القوى باستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها وعدم انحيازها . وقد عملت الجزائر باستمرار ، بصفتها رئيس فريق الاتصال المعني بقبرص الذي شكلته حركة عدم الانحياز ، على احترام هذه المبادئ الأساسية والنهوض بها من حيث انها تشكل أساسا قويا للتسوية السلمية المرغوبة ، وتواصل اليوم مرة أخرى المطالبة باجراء حوار يتسم بالمسؤولية لخدمة المصالح المشروعة للطائفتين القبرصيتين . وفي هذا السياق ، يجب أن تؤكد مقترحات الأمين العام الجديدة التي حظيت بتأييد المجتمع الدولي ، وصفة خاصة جمهورية قبرص، الحاجة الى مواصلة ذلك الحوار " .

ان ضرورة استمرار الحوار الذي نتطلع اليه بقلوبنا جميعا ، يصطدم بعقبة كبيرة هي اعلان الاستقلال من طرف واحد لدولة تركية مستقلة في شمال قبرص . ولا يمكن أن تكون لهذا العمل أية قيمة بموجب القانون الدولي أو بموجب معاهدة ضمان جمهورية قبرص أو بموجب دستور قبرص ، ومن ثم ، يتوجب على مجلس الأمن أن يستخدم كل تأثيره السياسي والمعنوي والقانوني للقضاء على هذا التهديد المؤسف لسيادة قبرص وللعملية الدقيقة التي ينبغي أن تؤدي الى حل دائم وعادل للأزمة .

وعليه ، على هذا المجلس أن يعبر بمسؤولية عما تتطلبه الشرعية الدولية ازا\* هذا الوضع الجديد ، ونحن على ثقة من أن المجلس سيتخذ ذلك الموقف بالاجماع وسيوضح للـ دول الأعضاء في الأمم المتحدة الاجراءات التي تؤمن سيادة القانون وتضع الطاقات المتوفرة في الطريق السليم لحل الأزمة بما يتفق مع التوافق الدولي في الآراء حول هذه المسألة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل كندا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والسـي القا\* كلمته .

السيد بيليتيه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في البداية أن أهنيكم باسم وفد بلادى على تبوءكم رئاسة مجلس الأمن ، وهو شرف لبلادكم كما هو شرف لكم شخصيا .

وأد أيضا باسم حكومة كندا أن أشكر المجلس على اتاحة الفرصة لي للاشتراك فـي هذا النقاش الطارئ بشأن مسألة قبرص . ويؤسفني ان الاحداث في الجزيرة قد فرضت على المجلس أن يعود الى تناول هذه المسألة عقب مناقشتها هنا لآخر مرة منذ خمسة أشهر فقط عندما كان لي شرف مخاطبة المجلس .

تأسف حكومتي أسفا عميقا للاعلان الانفرادى للاستقلال من جانب "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر . ولا نعتزم على الاطلاع الاعتراف بهذه الدولة التي أعلنت نفسها في الجزيرة . وسنواصل الاعتراف بجمهورية واحدة فـي قبرص ، هي الجمهورية التي ينبغي على الجميع احترام سيادتها وسلامتها الاقليمية .

ان اعلان الاستقلال الانفرادى قد قوض عملية مفاوضات صعبة وحساسة . وهذه هي الحالة السيئة التي أشرت اليها في المجلس في حزيران /يونيه الماضي ، والمتمثلة فـي أن الطائفتين في قبرص وغيرهما من الأطراف المعنية ، لم تظهر الارادة المطلوبة لتقديـم التنازلات الصعبة المطلوبة للتوصل الى حل سياسي ناجح .

واننا ان نسلم بنفاذ الصبر والاحباط للذين تشعر بهما الأطراف من جراء عدم التوصل الى تسوية ، لا نتقاضى عن ذلك الرد الذى لا يتناسب مع هذه المشاعر. ان الطائفة القبرصية التركية بقيامها بهذا العمل قد عرضت للخطر آفاق التوصل الى تسوية عادلة ودائمة في اطار قبرص موحدة ، وتحقيق السلم والرفاهية للذين تستحقهما هذه الجزيرة . وتأسف كندا لهذه الحالة المأساوية أkehr الأسف بسبب اشتراكنا الطويل الأمد في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم التي كانت الغاية من انشائها تيسير التوصل الى حل لمشكلة قبرص، وليس حلا يفرض من جانب واحد ، وانما حل تبتكره جميع الأطراف المعنية وتوافق عليه .

اننا نلاحظ أن زعماء القبارصة الأتراك أعربوا عن وجهة نظر مفادها أن المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة والمفاوضات يجب أن تستمر . ويكون اظهار هذه النية بشكل ملموس وبناء بسحب الزعماء لاعلانهم الذى أصدره من جانب واحد وبموافقتهم على استئناف المفاوضات الفعالة بين الطائفتين على أعلى مستوى في أقرب وقت ممكن . وفي الوقت نفسه ، تنضم كندا الى الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأخرى في مطالبة جميع الأطراف بممارسة أقصى درجة من ضبط النفس وتحاشي أى استفزاز قد يؤدي الى المزيد من التدهور في الحالة . وبوصفنا دولة تسهم مساهمة هامة في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، نناشد جميع الأطراف المعنية الاحترام الكامل لولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم واحترام موظفيها . وهذا مطلب أساسي لاستمرار فعالية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

واعتقد انه في ظل الحالة الراهنة الصعبة ، يمكن للمجلس أن يتخذ الآن خطوات بناءة في هذا الصدد . وقد يرغب في أن يطلب الى الأمين العام القيام بمحاولات عاجلة لجس النبض وتقديم تقرير الى المجلس خلال فترة قصيرة . ويمكن أن يكون هذا التقرير أساسا لكي ينظر المجلس في المسألة بشكل موسع وأن يتخذ اجراء بشأنها . وتواصل كندا تأييدها ، بما أوتيت من قوة ، لجهود الأمين العام من أجل

تعزير التوصل الى تسوية دائمة على أساس التفاوض . وتزداد هذه الجهود أهمية في ضوء الحالة الجديدة التي تواجهنا ، ونحث المجلس مرة ثانية على تأييد هذه الجهود . ونناشد بقية الدول الأعضاء تقديم تأييدها الكامل لتعزير سلطة الأمين العام في التغلب على العقبات التي تقف في طريق التسوية النهائية لمشكلة طال أمدها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

ونظرا لعدم وجود متكلمين آخرين على قائمتي لهذه الجلسة ، ستعقد الجلسة المقبلة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في هذا البند المدرج في جدول الأعمال غدا ، الجمعة ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر في وقت يتفق عليه بالتشاور بين أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥